الدرية
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بدسوق

تعقبات أبي الفتح بن جني في الخصائص لأبي العباس المبرد

جمعا ودراسة

إعداد

د . سعد محمد عبد الرازق أبو نور

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ومدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

جامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فمما استرعى انتباهي عبارةٌ قرأتها في أحد البحوث[١] هي: (وقد تصدَّى ابنُ جني للدفاع عن ذلك وردَّ على المبرد مقالته) فطرأت فكرةُ البحث وهي: جمع ردود ابن جني في الخصائص على المبرد، خاصة وأن المبرد وابن جني لهما أثر بارز في النحو، كما أنني لم أقف على دراسة تناولت تلك الفكرة، إضافة إلى أن في دراسة ردود بعض العلماء على بعض مجالا للباحث للوقوف على مدى صحة تلك الردود، فجاء البحث بعنوان:

(تعقبات أبي الفتح بن جني في الخصائص لأبي العباس المبرد جمعا ودراسة)

أجمع تلك التعقبات وأقوم بدراستها مبينا الرأي الراجح فيها، وقد جاء البحث في مقدمة تناولت فيها موضوع البحث وأهميته، ثم عرض لتلك التعقبات ودراستها مع بيان الرأي الراجح، ثم خاتمة اشتملت على أهم النتائج التي وقف عليها البحث، ثم فهرس المصادر والمراجع.

ونظرا لأن كثيرا من الباحثين قد تناولوا المبرد وابن جني بالترجمة فلن أتعرض لترجمتهما مكتفيا بذلك، ولكونهما أشهر من أن يترجم لمثلهما في بحث صغير.

وإني أحمد الله تعالى أن وفقني لهذا العمل، وأسأله المزيد من فضله إنه ولي ذلك والقادر عليه ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ والحمد لله رب العالمين .

---

(١) هذا البحث بعنوان (الشواهد النحوية والتصريفية في شعر الراعي النميري) للدكتور/ ناصر كريري .

١. إسكان حركة الإعراب

قال ابن جني :" ومما أسكنوا فيه الحرفَ إسكاناً صريحاً ما أنشده من قوله :

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا ∴ وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ(١)

بسكون النون البتة من (هَنْك) ، وأنشدنا أبو علي ـ رحمه الله ـ لجرير :

سِيرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُم ∴ وَنَهْرُ تِيرى فَلا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ(٢)

بسكون فاء (تعرفْكم) أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين ، وقد سُئل عن قول الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنْ غِبّ أَمْرِي وَأَمْرِهِ ∴ وَوَلَّتْ بِأَعْجَازِ الأُمُورِ صُدُورُ(٣)

وقال الراعي :

تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نَسَبَا ∴ وَابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمُ بَيْضَةُ الْبَلَدِ(٤)

---

(١) من السريع للأقيشر الأسدي في : الديوان ٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/٣٩٠ ، والخزانة٤/٤٨٤ ، والدرر اللوامع١/٨١ ، ونسب للفرزدق في : أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٥ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في : الكتاب٤/٢٠٣ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي١٣٩ ، وشرح التسهيل١/٤٤ ، والتذييل والتكميل١/١٦٤ ، ٢١٦ ، وغير ذلك .

(٢) من البسيط لجرير في الديوان ٤٦ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة١٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور٣/٢٠٣ ، والخزانة٤/٤٨٤ .

(٣) من الطويل لنهشل بن حَرّي في : اللسان (غبب) ، والضرائر لابن عصفور٨٨ ، وبلا نسبة في : المحتسب١/١٨٤ ، والارتشاف ٥/٢٤٠٥ ، والشاهد : إسكان آخر الماضي من (تبينْ) ، والغِبُّ من كل شيء : عاقبته وآخره .

(٤) من البسيط للراعي النميري في : الديوان٧٩ ، والضرائر لابن عصفور٨٩، وبلا نسبة في الارتشاف٥/٢٤٠٦ ، والشاهد فيه : إسكان آخر المضارع (أن تعرفْ) .

وعلى هذا حملوا بيت لبيد :

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا ∴ أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا[١]

وبيت الكتاب :

فَاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ[٢]

وعليه ما أنشده من قوله :

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمْ[٣]

واعتراضُ أبي العباس في هذا الموضع إنما هو ردٌّ للرواية ، وتحكُّمٌ على السَّماعِ بالشهوةِ ، مجرَّدةً من النَّصَفَةِ ، ونَفْسَهُ ظَلَمَ لا مَنْ جعلَه خصمَه ، وهذا واضحٌ"[٤] .

(١) من الكامل للبيد من معلقته انظره في : الديوان١١٣ ، ومجالس ثعلب ص٥٠ ، والمحتسب١/١١١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٠ ، والضرائر لابن عصفور ٩٠ ، والشاهد : إسكان آخر المضارع من (أن يرتبطْ) .

(٢) من السريع لامرئ القيس في : الديوان ٢٨٥ ، والكتاب٤/٢٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٠٠ ، والكامل ص ٣١٨ ، والأصول٢/٣٦٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٨ ، والضرائر لابن عصفور ص ٩٤ . و (مستحقب) : مكتسب ، وأصله من حمل الشيء في الحقيبة ، و (واغل) : الداخل على القوم يشربون ولم يُدْعَ .

(٣) من الرجز ، وبعده : بِالدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُوَّمْ

وهو لأبي نخيلة في : ما يحتمل الشعر من الضرورة ص١٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/٣٩٨ ، والضرائر ص ٩٧ ، وبلا نسبة في : الكتاب٤/٢٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش١/١٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس١/٢٢٦ . وقوله : (إذا اعوججن) يريد الإبل في سيرها ، وقوله : (صاحبْ قوِّمْ) يريد قوِّمها على الطريق ولا تتركها تعدل عنه .

(٤) الخصائص ١/٧٥ .

الدراسة:

من خلال النص السابق يتبين أن ابن جني ـ رحمه الله ـ يجوز إسكان حركة الإعراب إسكانا صريحا على الإطلاق[١] ، مستدلا على ذلك بما ذكره من شواهد .

وخرَّج على ذلك قراءة أبي عمرو ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾[٢] ، وما حكاه أبو زيد من قراءة ﴿ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾[٣] .

وذهب سيبويه[٤] والجمهور[٥] إلى أنه جائز في الشعر، قال سيبويه:" وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شبهوا ذلك بكسرة (فَخِذٍ) حيثُ حذفوا فقالوا : (فَخْذٌ) ، وبضَمَّةِ (عضُدٍ) حيثُ حذفوا فقالوا (عضْد) لأنَّ الرَّفعةَ ضمَّةٌ ، والجرَّةَ كسرةٌ ، قال الشاعر :

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا ∴ وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

.... قال الراجز :

إِذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمْ ∴ بِالدِّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُوَّمْ

... قول امرئ القيس :

فَاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ∴ إِثْمًا مِنَ الله وَلَا وَاغِلِ

---

(١) راجع أيضا : الخصائص ٣٤١/٢ وما بعدها .

(٢) من الآية (٥٤) سورة البقرة ، وقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة من (بارئكم) ، انظر : السبعة لابن مجاهد ص١٥٤ ، ومعاني القراءات للأزهري ١٥٠/١ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن ٣٧/١ ، والنشر٢١٢/٢ ، وراجع : المحتسب ١٠٩/١ .

(٣) من الآية (٨٠) سورة الزخرف ، وهي قراءة أبي عمرو بإسكان اللام من (رسلنا) ، راجع : الخصائص ٣٤١/٢ ، والتذييل والتكميل٢١٥/١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٠٣/٤ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس٢٢٦/١ ، والمقرب لابن عصفور٢٠٤/٢ ، والضرائر لابن عصفور ص٩٣ .

ولم يجي هذا في النصب لأن الذين يقولون : كَبْدٌ وفَخْذٌ لا يقولون في جمَلٍ : جَمْلٌ"[١] وأنكر المبرد[٢] والزجاج[٣] التسكين في جميع ذلك ، لا يجوزانه لا في شعر ولا في كلام لما فيه من ذهاب حركة الإعراب ، وهي إنما دخلت للفروق بين المعاني[٤] ، ووافقهما ابن السراج[٥] ، قال السيرافي :" اعلم أن الذي ذكره سيبويه من تسكين ما أجاز تسكينه في الشعر قد أنكره المبرد وغيرُه ، ورووا (وقد بدا ذاك من المِئزرِ) ، ورووا في مكان (صاحبْ قوّمْ) : (صاحِ قوّمْ) ، ومكان (فاليوم أشْرَبْ غير مستحقب) : (فاليوم أُسقى)[٦] ، ومنهم من يروي : فاليوم فاشربْ"[٧] .

واختار السيرافي قول سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب ، إلا أنه قصره على الضرورة[٨] ، واستدل بالقياس والسماع ، أما القياس فعلى :

١. جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام للتحفيف ، فقال :" رأينا القراءَ قد قرأوا ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[٩] وخطُّه في المصحف بنون واحدة ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفي غيره ممَّا تذهب حركة الإعراب فيه للإدغام ، فلمَّا كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلبا للتخفيف ، جاز أيضا ذهابُ

---

(١) انظر : الكتاب ٢٠٣/٤ وما بعدها .

(٢) نُسب إلى المبرد القول بذلك ولم أجده في كتبه التي بين أيدينا، وانظر ما نسب إليه في: شرح الكتاب للسيرافي٧٥/٥، والخصائص١٧٥/١، والضرائر لابن عصفور ص٩٥.

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٦/١ .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٧٥/٥ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٢ ، والضرائر لابن عصفور ص٩٥، والتذييل والتكميل٢١٧/١ ، والارتشاف ٢٤٠٥/٥ .

(٥) انظر : الأصول ٣٦٥/٢ .

(٦) انظر هذه الرواية في : الكامل ص٣١٨ .

(٧) شرح الكتاب للسيرافي٧٥/٥ ، وراجع : معاني القرآن للزجاج١٣٦/١ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص١٤٢ .

(٨) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٣ .

(٩) من الآية (١١) سورة يوسف .

الضمة والكسرة طلبا للتخفيف ، وليس لقول مَنْ يأبى ذلك ويحتج في فساده بأنه يذهبُ منه حركةُ الإعراب ، معنىً ؛ لأن الإدغام يُذهبُ أيضا حركة الإعراب"[١] .

٢. قياسا أيضا على أنَّ كثيرا من العرب يسكنون لامَ الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم ، أو الكاف والميم ، كقولهم : أنا أُكرِمْكم ، وأُعظِمْكم[٢] .

وأما السماع فقد استدلَّ بالشواهد التي ذكرها سيبويه ومن وافقه .

وصحح ـ كذلك ـ ابن عصفور ما جوَّزه سيبويه والجمهور ، مستدلاً أيضا بالسماع والقياس[٣] .

موقف ابن جني : جوَّز ابن جني إسكان حرف الإعراب إسكانا صريحا ، وردَّ إنكارَ المبرد وغيره لذلك ، ورأى أنَّ اعتراض أبي العباس على سيبويه إنما هو على العرب لا على سيبويه ؛ لأنَّ سيبويه حكاه كما سمعه ، ولأنه لا يمكن في الوزن غيره .

وأما قول لبيد :

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا ∴ أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا

فقد خرَّجه ابن جني على وجهين ، أحدهما : أنه أسكن المفتوح تخفيفا لإقامة الوزن واتصال الحركات ، وثانيهما : أن يكون (يرتبطْ) معطوفا على (أرضَها)[٤] .

الترجيح : يترجح لديَّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور وابن جني من جواز إسكان حركة الإعراب تخفيفا ؛ لما ورد فيه من السماع والقياس ، ولأنَّ للمبرد إقداماً في ردِّ ما لم يروِ ، وروايةٌ لا تقدحُ في رواية أخرى ، لأنَّ الجميع عن العرب ، ولا يجوز نسبة الناقل إذا كان عدلا ـ كسيبويه ـ إلى الكذب والوهم إلا ببرهان واضح ، والله أعلم .

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٤ .

(٢) انظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٤٤ .

(٣) انظر : الضرائر لابن عصفور ص ٩٥ وما بعدها .

(٤) راجع المحتسب١/١١٠ ، ١١١ .

٢. حذف الواو والياء من (هو) و (هي)

قال ابن جني :" فأمَّا قولُ أبي العباس في إنشاد سيبويه :

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[(١)]

إنَّه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأنَّ الحرفَ الواحد لا يكونُ ساكنا متحركا في حال ، فخطأٌ عندنا ؛ وذلك أنَّ الذي قال (إذْهِ من هواكا) هو الذي يقول في الوصل : (هيْ قامت) فيسكن الياء ، وهي لغةٌ معروفةٌ ، فإذا حذفها في الوصل اضطراراً واحتاج إلى الوقف ردَّها حينئذ فقال (هِي) ، فصار الحرفُ المبدوءُ به غيرَ الموقوفِ عليه ، فلم يَجِبْ من هذا أن يكون ساكناً متحركاً في حال ، وإنما كان قوله (إِذْهِ) على لغة مَنْ أسكنَ الياء لا على لغة مَنْ حرَّكها ، مِنْ قِبَلِ أنَّ الحذفَ ضربٌ من الإعلالِ ، والإعلالُ إلى السواكن لضعفها أسبقُ منه إلى المتحركات لقوتها"[(٢)] .

أورد سيبويه ـ رحمه الله ـ قول الشاعر :

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

شاهداً على أنَّ الياءَ قد تحذفُ من (هي) ضرورة ، فقال في باب (ما يحتمل الشعر) :" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوزُ من الكلام ... من حذفِ ما لا يحذفُ يشبهونه بما قد حُذفَ واستعمل محذوفاً ، ...كما قال :

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا"[(٣)]

---

(١) من الرجز لم ينسبه أحد إلى قائل وقبله : هل تعرفُ الدَّارَ على تِبْرَاكا

انظره في : الكتاب١/٢٧ ، والأصول٣/٤٦١ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص١٣٠ ، والمسائل العسكرية ص١٣١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨٣ ، وأمالي ابن الشجري٢/٥٠٦ ، وابن يعيش٣/٩٧ ، ورصف المباني ص١٧١ .

(٢) الخصائص ١/٨٩ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٧ .

ومثل هذا البيت يُخَرَّجُ قولُ الشاعر :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ∴ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوِ الْمِلاطِ نَجِيبُ[١]

وقول الآخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا ∴ حِينًا يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ[٢] .

ووافق سيبويه الفارسي[٣] **وابنُ الشجري**[٤] ، وقد شَبَّهَا حذفَ الياء من (هِيَ) والواوَ من (هُوَ) بالواو والياء الساكنتين الزائدتين في نحو : لقِيتُهُو ، ومررت بِهِي ، وخُذْهُو ، وإليْهِي .

وجعلها أبو سعيد السيرافي من أقبح الضرورات ، وعلل ذلك بأن الواو والياء فيهما متحركتان يثبتان في الوقف[٥] .

وذهب ابنُ السراج إلى أنَّ حذفَهما في الشعر أبعدُ من حذفِهما من الضمير المتَّصل؛ لأنَّ في حذفهما بقاء الاسم على حرف واحد ، وهو اسمٌ يجوز الابتداءُ به ولا كلامَ قبله[٦] ، وبمثل هذا قال ابن عصفور[٧].

ورأى الأعلم[٨] **والأنباري**[٩] أن الواو حُذفت متحركةً .

---

(١) من الطويل نُسب للعجير السلولي في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٣٣٢/١ ، والضرائر لابن عصفور ص١٢٦ ، والمقاصد الشافية للشاطبي٢٣/٨ ، والخزانة ٢٥٧/٥ ، والدرر اللوامع ٩٢/١ ، وبلا نسبة في : الأصول٤٦٠/٣ ، والمسائل العسكرية ص١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ٥٠٦/٢ ، وأراد : فبينا هو يشري ، فحذف الواو .

(٢) من البسيط لم ينسب لقائل معين ، انظره في : الكتاب٣١/١ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة ص١٣٠ ، والضرائر ص١٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك١٤٣/١ ، والمقاصد الشافية٢٣/٨ ، والخزانة ٢٦٥/٥ .

(٣) انظر : المسائل العسكرية ص ١٣١ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ٥٠٦/٢ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٢١٨/١ .

(٦) انظر : الأصول ٤٦٠/٣ .

(٧) انظر : ضرائر الشعر ص ١٢٧ .

(٨) انظر : النكت ٢٠٧/١ ، وفي تحصيل عين الذهب ص ٦٦ ذهب الأعلم إلى أنه سكَّن الحرف أولا ثم حذف .

(٩) انظر : الإنصاف٥١٢/٢ .

ونسب ابن جني إلى المبرد القول بأنَّ حذف ياء (هي) ـ فيما أنشده سيبويه ـ يؤدي إلى الإحالة، وهذه الإحالة هي : بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد ، وهذا يُعرضه للسكون عند الوقف عليه وللتحريك عند البدء به ، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائما ، ومن هنا جاءت الاستحالة[١] .

موقف ابن جني : يرى ابن جني أنه يجوز حذف الياء من (هي) والواو من (هو) ، وهذا الحذف إنما هو على لغة من يقول (هُوْ) و (هِيْ) ويسكن الواو والياء ، فقال:" الذي قال : (إذْ هيْ من هواك) هو الذي يقول في الوصل : (هِيْ قامت) فيسكن الياء ، وهي لغة معروفة[٢] ، فإذا حذفها في الوصل اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردَّها حينئذ فقال : (هِيْ) ، فصار الحرف المبدوءُ به غير الموقوف عليه ، فلم يجب أن يكون ساكناً متحركاً في حال ..."[٣] .

الترجيح : يترجح لدي ما ذهب إليه ابن جني ، أمَّا الإحالةُ التي زعمها المبرد فليست موجودة ؛ لأن الحرف الباقي لا يعرض له السكون ـ إلا في حالة الوقف ـ، وإنما هو متحرك ، أما السكون والتحريك فإنما هو على الحرف المحذوف ، وهذا على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حركها[٤] ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الخصائص ٨٩/١ ومعها الهامش .

(٢) وهي لغة قيس ، وأسد . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/١ .

(٣) الخصائص ٨٩/١ .

(٤) راجع : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ص ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٣ ، والخزانة ٥/٢ .

٣. تقديم خبر (ليس) عليها

قال ابن جني:" باب في الاحتجاج بقول المخالف ، اعلم أن هذا ـ على ما في ظاهره ـ صحيح ومستقيم ، وذلك أن ينبغَ من أصحابه نابغٌ فيُنشئُ خلافاً مّا على أهل مذهبه ، فإذا سمَّع خصمُه به وأجلب عليه قال : هذا لا يقول به أحد من الفريقين ، فيخرجه مخرج التقبيح له والتشنيع عليه ، وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، فأحدُ ما يُحتجُّ به عليه أن يُقال له : إجازةُ هذا مذهبُ سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا ، والكوفيون أيضا معنا فإذا كانت إجازةُ ذلك مذهبا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه وتستوحِش منه ، ولا تأنس بأوَّل خاطرٍ يبدو لك فيه"[١] .

وقال في موضع آخر:" ومما يصح ويجوز تقديمه : خبر المبتدأ ، نحو : قائم أخوك ، وفي الدار صاحبك ، وكذلك خبر (كان) وأخواتها على أسمائها ، وعليها أنفسها ، وكذلك خبر (ليس) نحو : زيداً ليس أخوك ، ومنطلِقَينِ ليس أخواك ، وامتناع أبي العباس من ذلك خلافٌ للفريقين البصريين والكوفيين ، وتركٌ لموجَب القياس عند النُّظَّار والمتكلمين"[٢] .

للنحاة في تقديم خبر (ليس) عليها قولان ، أحدهما : المنع وهو مذهب جمهور الكوفيين[٣] فلا نقول : قائماً ليس زيدٌ ؛ لأنَّ (ليس) فعلٌ جامدٌ غيرُ متصرِّفٍ ، فلا يجري مُجرى الفعل المتصرف ، كما أجريت (كان) مجراه[٤] .

---

(١) الخصائص ١٨٩/١ .

(٢) السابق٣٨٣/٢ .

(٣) انظر : المسائل الحلبيات ٢٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨ ، والإنصاف ١٦٠/١ ، وأسرار العربية ١٣٧ ، والتذييل والتكميل ١٧٨/٤ ، والارتشاف ١١٧١/٣ ، والهمع ٨٨/٢ ، وائتلاف النصرة ١٢٣ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٨/١ ، وشرح اللمع ٥٨ ، والإنصاف١٦٠/١ ، وشرح الأشموني ٣٥٥/١ .

ولأنها في معنى (ما) في نفي الحال ، و (ما) لا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس)[١] .

وذهب إلى القول بقولهم جماعة من النحويين ، ومنهم : المبرد[٢] ، وابن السراج[٣] ، واختاره وصححه كل من : الجرجاني[٤] ، وأبو البركات الأنباري[٥] ، وابن مالك[٦] ، ، والرضي[٧]، وأبو حيان[٨] ، وأكثر المتأخرين[٩]، ونُسب للسيرافي[١٠]، وللفارسي[١١] وللفارسي[١١] .

الثاني : الجواز وهو مذهب جمهور البصريين المتقدمين[١٢] ، والفراء من الكوفيين[١٣]، والسيرافي[١٤] ، والفارسي[١٥] ، وتبعهم ابن برهان[١٦] ، والزمخشري[١٧] ، وابن عصفور[١] .

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٣/١ ، والتبيين للعكبري ٣٢١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠١/٤ .

(٢) انظر رأيه في : المسائل الحلبيات٢٨٠ ، والخصائص١٨٩/١ ، وشرح ابن يعيش١١٤/٧ ، وشرح المقدمة الجزولية ٧٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥١/١ ، والتذييل والتكميل ١٧٨/٤ .

(٣) انظر : الأصول ٩٠/١ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٨/١ .

(٥) انظر : الإنصاف ١٦٣/١ ، وأسرار العربية ص ١٣٧ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ٣٥١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٩٦/١ .

(٧) انظر : شرح الكافية ٢٠٠/٤ .

(٨) انظر : الارتشاف ١١٧١/٣ .

(٩) انظر : السابق نفسه ، ومن المتأخرين : ابن هشام في شرح قطر الندى١٣٣ ، وابن عقيل في المساعد٢٦٢/١ المساعد٢٦٢/١ ، والزبيدي في ائتلاف النصرة ص١٢٣ ، والسيوطي في الهمع٨٨/٢ ، والشيخ خالد في التصريح١٨٨/١ .

(١٠) نسب له في : التذييل والتكميل ١٧٨/٤ ، والارتشاف ١١٧١/٣ ، والهمع ٨٨/٢ .

(١١) نسب له في : الارتشاف ١١٧١/٣ ، والهمع ٨٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٥٥/١ .

(١٢) انظر : الإيضاح لأبي علي ص١٠١ ، والإنصاف١٦٠/١ ، والتبيين ص٣١٥ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٧٦/٢ .

(١٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ ، والارتشاف١١٧٢/٣ ، والتصريح١٨٨/١ .

(١٤) انظر : شرح الكتاب ٤١٣/١ .

(١٥) انظر : الإيضاح ص١٠١ .

(١٦) انظر : شرح اللمع لابن برهان ص٥٨ .

(١٧) انظر : المفصل ص٢٦٩ ، والكشاف٢٠٩/٢ .

واختلف عن سيبويه فنسب بعضهم إليه الجواز[٢] ، وبعضهم قال : ليس في كلامه ما يدل على ذلك[٣] .

واستدلوا على صحة مذهبهم من أوجه :

الأول : بتقديم المعمول ، وتقديمُ المعمول يؤذنُ بتقديم العامل ، وقد قُدِّم المعمول في قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٤] ، فـ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمول (مَصْرُوفًا) ومتعلقٌ به ، وقد قُدِّم على (ليس)[٥].

الثاني : القياس على (كان) ، فقالوا : إنَّ (ليس) فعلٌ يجوزُ تقديمُ منصوبه على مرفوعه ، فجاز تقديمُه عليه كـ (كان) وأخواتها ، تقول : ليس قائماً زيدٌ ، فتنصب (قائما) بـ (ليس) وهو مقدَّمٌ على المرفوع ، فكذلك إذا تقدَّم المنصوبُ عليها .

الثالث : فعلية (ليس) فقالوا : (ليس) فعلٌ والأصلُ في العمل للأفعال ، وهي فعل بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث بها ، وهي تعمل في الأسماء الظاهرة والمضمرة والنكرة والمعرفة ، وإذا كان كذلك فينبغي أن تتصرف في معمولاتها كسائر الأفعال المتصرفة[٦] .

وقد ردَّ المانعون أدلة المجيزين ، أولا : ما استدلوا به من أن تقديم المعمول في قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ يؤذن بتقديم العامل ، فمردود بأنَّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، فهناك مواضع يُقدم فيها المعمول ولا يقدم

---

(١) انظر : شرح الجمل ٣٨٨/١ ، والمقرب ٩٦/١ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٤١٣/١ ، والخصائص ١٨٩/١ ، والنكت للأعلم ٣٣٠/١ ، وإصلاح الخلل ص١٦١ .

(٣) انظر : التذييل ١٧٩/٤ ، وراجع : المقتصد ٤٠٩/١ ، والإنصاف ١٦٠/١ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٢٨٧ .

(٤) من الآية (٨) سورة هود .

(٥) انظر : شرح اللمع لابن برهان ص٥٩ ، والإنصاف ١٦٢/١، والتبيين ص٣١٦ ، والتبيان ٦٩٠/٢ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٤١٣/١ ، والإنصاف ١٦٢/١، والتبيين ٣١٦ ، وابن يعيش ١١٤/٧ ، والتذييل ١٧٩/٤ .

فيها العامل ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[١] فقد تقدم هنا معمول الفعل (اليتيم) ولا يصح وقوع الفعل (تقهر) بعد (أما)[٢] .

وهذه الآية تحتمل وجوها أخرى ، منها :

١ـ أن يكون (يوم) مبتدأ ، وبني لإضافته إلى الجملة ، واسم (ليس) ضميرا مستترا فيها ، و(مصروفا) خبر (ليس) ، وجملة (ليس) واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ .

٢. أن يكون (يوم) منصوبا بفعل مضمر لأن قبله ﴿ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾ فـ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) جواب كأنه قيل : يعرفون يوم يأتيهم ، و (لَيْسَ مَصْرُوفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة .

٣. أن المعمول ظرفٌ فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره ، ويقع حيث لا يقع العامل فيه [٣] .

ثانيا : قولهم إنه فعلٌ جاز تقديمُ منصوبه على مرفوعه ، فجاز تقديمه عليه ، قد أفسده الجرجاني، وأبو البركات الأنباري بأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخرا عنها ، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها ، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل فيما بعده ويجب أن يعمل فيما قبله .

ثم بين الجرجاني أنها أضعف تصرفا من (كان) وأقوى أمرا من (ما) ، فـ (كان) يجوز تقديم خبرها عليها ، و(ليس) يمتنع فيها ذلك لضعفها في التصرف ، فتنحط بذلك درجة عن (كان) ويجوز تقديم خبرها على اسمها ويمتنع في (ما) لأنها حرف ، فترتفع بذلك درجة عن (ما) ، فوجب بذلك أن يكون لها مرتبةٌ بينهما[٤] .

---

(١) الآية (٩) سورة الضحى .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١ ، والدر المصون ٤٠/١١ .

(٣) انظر هذه الوجوه في : الإنصاف ١٦٢/١ ، واللباب للعكبري١٦٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك٣٥٤/١ ، وشرح الرضي٢٠١/٤ ، والتصريح٨٩/١ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٨/١ ، وأسرار العربية ص ٨٩ .

ثالثا : قولهم (إنها فعل والأصل في العمل للأفعال) ، ويدل على فعليتها عملها في الأسماء المعرفة والنكرة ، والظاهرة والمضمرة ، ردَّه أبو البركات الأنباري بأن هذا يدل على جواز إعمالها ولا يدل على جواز تقديم معمولها ؛ لأن تقديم المعمول يقتضي تصرف الفعل في نفسه ، و (ليس) غير متصرفة فلا يجوز تقدم معمولها عليها[١] .

موقف ابن جني :

أولا : يرى ابن جني أنه يجوز تقديمُ خبر (ليس) عليها ، وأنه مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة البصريين ، بل والكوفيين أيضا ، واستدلَّ على جواز ذلك بقول أبي صخر الهذلي :

فجلَّل ذا عَيْرٍ فالإسنادُ دونَه ∴ وعنْ مخْمِصِ الحُجَّاجِ ليس بناكبِ[٢]

فقال :" وأما قوله (عن مخمِصِ الحُجَّاج ليس بناكب) ففيه دليل على جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، ألا ترى أن (عن) هنا متعلقة بـ (ناكب) الذي هو خبر (ليس) وقد قدمه عليها ، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، ومثله قول الله سبحانه ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾"[٣] .

ثانيا : أنكر ابن جني على المبرد منعَه تقديم خبر ليس عليها ، واحتجَّ عليه بأنه خالف الإجماع والقياس ، ورأى أن امتناعه من ذلك خلافٌ للفريقين البصريين والكوفيين ، وتركٌ لموجَب القياس عند النظار والمتكلمين .

أما قوله (إن امتناعه من ذلك خلافٌ للفريقين البصريين والكوفيين) فليس صحيحا على إطلاقه فقد تبين من مناقشة المسألة .

---

(١) الإنصاف١٦٣/١ .

(٢) من الطويل لأبي صخر الهذلي في : شرح أشعار الهذليين ٩٢٠/٢ ، برواية (وَوَالى رِهامَهُ) مكان (فالإسنادُ دونه) ، وانظره في : تاج العروس (خ . م. ص) ٥٦٥/١٧ .

(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٧٤ .

١. أن جمهور الكوفيين يرون عدم جواز تقديم خبرها عليها .

٢. أن منع تقدم خبرها عليها هو مذهب كثير من البصريين ، ومنهم المبرد وابن السراج ، ووافقهم كثير من المتأخرين .

وقوله (وتركٌ لموجَب القياس عند النظار والمتكلمين) فقد أمكن ردَّ القياس ، فلا وجه له .

الترجيح : الذي يظهر لي أن الراجح في هذه المسألة هو رأي جمهور الكوفيين ومن وافقهم في منع تقديم خبر ليس عليها ، وذلك لعدم السماع[١] ، فلم يرد شاهد صريح فيه تقدَّم الخبر عليها ، قال أبو حيان[٢]:" وتتبعت جملة من دووين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها ولا بمعموله إلا ما دل عيه ظاهر هذه الآية ، وقول الشاعر :

فيأبى فما يزْدادُ إلاَّ لجَاجَةً ∴ وكنتُ أبيًّا في الخفا لستُ أُقْدِمُ[٣] .

وما استدلَّ به مَنْ جوَّز التقديمَ إنما هو في معمول الخبر ، وليس في الخبر ، ثم إنه قد حُمل على وجوه أخرى ، فسقط به الاستدلال .

والله أعلم .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٥/٢٠٦ ، وشرح قطر الندى ص١٣٣ ، والمساعد١/٢٦٢ .

(٢) البحر المحيط٥/٢٠٦ .

(٣) من الطويل لم أقف على قائله ، وانظره في : الدر المصون ٦/٢٩٢ .

٤. الدليل الحالي وتوجيه قراءة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ بجر (الأرحام)

قال ابن جني :" بابٌ في أن المحذوف إذا دلَّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، إلاَّ أن يعترضَ هناك من صناعة اللفظ ما يمنعُ منه ، من ذلك أن ترى رجلاً قد سدَّد سهماً نحو الغرض ثم أرسلَه ، فتسمعَ صوتا فتقول : القِرطاسَ والله ، أي : أصاب القِرطاسَ ، فـ (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أنَّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ... وعلى نحوٍ من هذا تتوجه عندنا قراءةُ حمزة وهو قوله سبحانه ﴿ **وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ**والأَرْحَامِ ﴾[(١)] ليست هذه القراءةُ عندنا من الإبعادِ والفحشِ والشَّناعةِ والضَّعفِ على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمرُ فيها دون ذلك وأقربُ وأخفُّ وألطفُ "[(٢)].

في النصِّ السابق يتحدثُ ابن جني عن دليل من أدلة الحذف ، وهو الدليل الحالي ، والحالي منسوب إلى الحال ، وهي الصفة أو الوضع الذي يكون عليه المخاطبُ عند مخاطبته بالعبارة التي يكون فيها الحذفُ ، بحيثُ تُغني حالُه عن اللفظ بالمحذوف ، وتكون دليلاً عليه دون سبق دليلٍ لفظي يكون دليلا على المحذوف[(٣)] .

ثم ذكر ابن جني نماذج لهذا الدليل ومنها :

. قولك (القرطاسَ والله) وذلك إذا رأيت رجلاً سدَّد سهماً نحو الغرضِ وسمعت صوتا فتقول (القرطاسَ والله) أي : أصاب القرطاسَ .

. قولُهم لرجلٍ مهوٍ بسيفٍ في يده : (زيداً) أي : اضرب زيداً .

. قولُك للقادم من سفرٍ : (خيرَ مقدَمٍ) أي : قدمت خير مقدم .

---

(١) من الآية (١) سورة النساء ، وقرأ حمزة وحده بجر (الأرحام) انظر : السبعة لابن مجاهد ص٢٢٦ ، والحجة لأبي علي٣/١٢١ ، وإعراب القراءات السبع وعلله لابن خالويه ١/١٢٧ .

(٢) انظر الخصائص ١/٢٨٤، ٢٨٥.

(٣) الحذف في الأساليب العربية / إبراهيم رفيدة ص

. قولُك وقد مررت برجل : (إنْ زيداً وإنْ عمراً) أي : إنْ كان زيداً وإن كان عمراً

. قولُ رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله ، أي : بخير ، يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها .

. قول الشاعر :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طلله ... كدتُ أقضي الغَدَاةَ من جلله[١]

. قراءةُ حمزة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والْأَرْحَامِ ﴾

فالعامل في كل ما سبق محذوف ، وهو في حكم الملفوظ به ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ .

وقراءةُ حمزة بجر (الأرحامِ) استدلَّ بها الكوفيون ومن وافقهم على جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض .

والعطفُ على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض من المسائل التي اختلف فيها النحويون ، على ثلاثة أقوال :

القول الأول : قول جمهور البصريين حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز العطفُ على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار تقول : مررت بك وبزيد[٢] ، قال تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[٣] و ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٤] و ﴿ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾[٥] فـ (ءَابَآئِكَ) معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة (إله) إليها ، وأعيد المضافُ وهو (إله) مع المعطوف[٦] ، ويجوز ترك

---

(١) البيت من الخفيف لجميل في ديوانه ص ٦٩ ، وانظره في : الإنصاف١/٣٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٧٩ ، والمساعد٢/٢٩٦ ، والتصريح٢/٢٣ ، والخزانة١٠/٢٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٣٨١ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٤٣ ، والمقتضب٤/١٥٢ ، والإنصاف٢/٤٦٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٦ ، والارتشاف٤/٢٠١٣ ، وائتلاف النصرة ص٦٣ .

(٣) من الآية (١١) سورة فصلت .

(٤) الآية (٢٢) سورة المؤمنون ، ومن الآية (٨٠) سورة غافر .

(٥) من الآية (١٣٣) سورة البقرة .

(٦) التصريح ٢/١٥١ .

الإعادة اضطرارا في الشعر[١] ، وإذا جاء حمل على حذف حرف الجر[٢] .

واعتبر سيبويه العطف دون إعادة الجار قبيحا ، قال :" ومما يقبح أن يُشركَه المظهرُ علامةَ المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمروٍ ، كرهوا أن يَشركَ المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله " ، وخصَّ جوازه بالضرورة الشعرية فقال:" وقد يجوزُ في الشعر أن تُشْرِكَ بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر ، وجاز (قمتَ أنت وزيدٌ) ولم يجز (مررت بك أنت وزيدٍ) لأن الفعلَ يستغني بالفاعل ، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه ، لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر ، قال :

آبَكَ آيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّر ... من حُمْرِ الجلَّةِ جأبٍ حشْوَرِ[٣] " [٤] .

وذهب المبرد مذهب سيبويه ، وحمله على إضمار الفعل ، فقال :" وكذلك تقول : هذا ضاربُك وزيداً غداً ، لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل ، كقول الله عزَّ وجلَّ ﴿ **إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ** ﴾[٥] كأنه قال : ومُنَجُّون أهلك ، ولم تعطف على الكاف المجرورة"[٦] وقال :" وقرأ حمزة (والأَرْحامِ) وهذا مما لا يجوزُ عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر"[٧] .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي٢/٣٣٦ ، والمساعد ٢/٤٧٠ .

(٢) انظر : البسيط لابن أبي الربيع ١/٣٤٥ .

(٣) من الرجز لم يعلم قائله ، وانظره في : الكتاب٢/٣٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٤ ، وشرح التسهيل٣/٣٧٧ والتذييل ٥/٤٤٠ ، و (آبك) : ويحك وويلك ، و (آيِّهْ) : صِحْ وناد ، يقال : أيَّهَ تأييها : صاح به وناداه ، و(المصَدَّر) العظيم الصدر والقوي من الخيل ، و (الجِلَّة) : الكبار السِّنِّ منَّا ومن الإبل ، واحدها : جليل ، أي : عظيم ، و (جأب) غليظ ، و (حشور) : المنتفخ الجنبين .

(٤) انظر : الكتاب٢/٣٨٢ .

(٥) من الآية (٣٣) سورة العنكبوت .

(٦) المقتضب ٤/١٥٢ .

(٧) الكامل ص٩٣١ .

حجتهم : احتج البصريون بما يأتي :

١. أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ؛ لأن الضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل عنه .

وإذا عطفتَ على الضمير المجرور فكأنك عطفتَ على الحرف الجار ، وعطفُ الاسم على الحرف لا يجوز[١]

٢. أن الضمير المجرور مشابهٌ للتنوين وقد صار عوضا منه[٢] فلا يُعطفُ عليه كما لا يعطف على التنوين[٣] .

٣. علل المازني منع العطف على الضمير المجرور بأن المعطوف شريكُ المعطوف عليه ، في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُعطفُ على صاحبه كقولك : رأيتُ زيداً وعمراً ، ثم تقول : رأيتُ عمراً وزيداً فكلُّ واحدٍ منهما جائزٌ فيه ما جاز في الآخر من العطف ، والضمير المجرور لا يجوزُ عطفُه على ما قبله فلا تقول : مررت بزيدٍ وه ، ولا : مررت بعمرو و ك ، فلما لم يجز أن يكون معطوفا إلا بإعادة العامل لم يجز أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل فتقول : مررت به وبزيدٍ [٤] .

واختار المنع كثير من النحويين منهم : ابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي[٥] .

القول الثاني : قول الكوفيين عدا الفراء ، حيث ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[٦] ، مستدلين على ذلك بوروده في التنزيل وكلام العرب نظما

---

(١) انظر :الإنصاف٢/٤٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٣ ، وشرح الرضي٢/٣٣٤ ، وائتلاف النصرة ص ٦٣ .

(٢) اشتبها في أنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يُفصلُ بينهما وبينه إلا بالظرف ، وأن كلَّ واحد منهما لا يقوم بنفسه ، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يفتقر إلى ما يتصلُ به .
انظر : الإنصاف ٢/٤٦٦ ، والبيان في شرح اللمع للشريف الكوفي ص ٣١٦ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢/٤٦٧ ، والبيان لابن الأنباري ١/٢٤٠ ، واللباب للعكبري ١/٤٣٣ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ١/١٤١ ، وشرح اللمع لابن الدهان ص٩٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٣ ، ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧ .

(٥) انظر : الأصول ٢/٢٧٩ ، والجمل للزجاجي ص١٨ ، والحجة لأبي علي ٣/٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء٢/٨٦ ، والإنصاف٢/٤٦٣ ، وشرح التسهيل٣/٣٧٥ ، وائتلاف النصرة ص٦٢ . ص٦٢ .

نظما ونثرا ، ومن ذلك قراءة حمزة (والأَرْحامِ) بالخفض عطفا على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وقوله تعالى ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[١] قال الفراء :" فموضع (ما) رفع كأنه قال : يفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض : يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن"[٢] .

وقوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٣] فعطف (المسجد الحرام) على الضمير في (به) دون إعادة الخافض .

وقول الشاعر :

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتمنا ∴ فاذهب فما بك والأيامِ من عجب[٤]

وقول العرب (ما فيها غيرُه وفرسِه) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بإضافة (غير) إليها[٥] .

ويُنسبُ القول بجواز العطف دون إعادة الخافض إلى يونس[٦] والأخفش[٧] وأبي علي علي الشلوبين[٨] وصحح كل من ابن مالك ، وابن هشام ، وابن عقيل القول بجواز العطف دون إعادة الخافض [٩] ، واختاره أبو حيان[١] .

---

(١) من الآية (١٢٧) سورة النساء .

(٢) معاني القرآن للفراء١/٢٩٠ .

(٣) من الآية (٢١٧) سورة البقرة .

(٤) من البسيط لا يعلم قائله ، انظره في : الكتاب٢/٣٨٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٩١ ، والتبصرة ١/١٤١ . ١/١٤١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل٣/٣٧٦ ، والتصريح٢/١٥٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية٣/١٢٤٩ ، والارتشاف٤/٢٠١٣ ، وتوضيح المقاصد٣/١٠٢٦ .

(٧) انظر : انظر : التسهيل ص١٧٧ ، وشرحه لابن مالك ٣/٣٧٥ ، والمقاصد الشافية٥/١٥٦ ، والارتشاف٤/٢٠١٣ والارتشاف٤/٢٠١٣ وما في المعاني خلاف لما نُسب إليه ، انظر : معاني القرآن للأخفش ص٢٤٣ .

(٨) انظر : توضيح المقاصد ٣/١٠٢٦ ، والارتشاف٤/٢٠١٣ ، والمساعد ٢/٤٧٠ .

(٩) انظر: التسهيل ص١٧٧ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٣ ، وأوضح المسالك ٣/٢٩٢ ، والمساعد ٢/٤٧٠ . ٢/٤٧٠ .

أما الفراء ـ رحمه الله ـ فنراه تارة يقول بقبح العطف دون إعادة الجار ، ويجوزه في الضرورة الشعرية وذلك عندما تعرض لتفسير قوله تعالى ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ فقال :" حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض (الأرحامِ) ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم ، وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض كني عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّواري سيوفُنا ... وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ[٢]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[٣] .

وتارة يقول بجوازه دون قبح كما في قوله تعالى ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ .

القول الثالث : قول الجرمي والزيادي حيث ذهبا إلى جواز العطف دون إعادة الجار ولكن بشرط تأكيد الضمير ، تقول : مررت بك أنت وزيدٍ ، ومررت بك نفسِك وزيدٍ ، وإلا فلا يجوز إلا في الضرورة[٤] قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد ، والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به[٥] ، قال أبو علي :" قال أبو عمر : يجوز : (عليك أنت وزيدٍ عمراً) قال : لو حذفت (أنت) وجررت الاسم كان قبيحا ، وهذا مع (أنت) أمثل ، يعني : الجر"[٦] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣٨٧/٢ ، والتذييل والتكميل٤٤٠/٥ ، والارتشاف٢٠١٤/٤ .

(٢) من الطويل غير منسوب في : التبصرة والتذكرة١٤٢/١ ، وشرح الجمل ٢٤٤/١ ، وشرح التسهيل٣٧٧/٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١ .

(٤) انظر : شرح اللمع لابن الدهان ص٩٦٤ ، وشرح الكافية للرضي٣٣٦/٢ ، والارتشاف٢٠١٣/٤ ، والبحر المحيط ٣٧٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية٣٣٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٠٨/٢ .

(٦) المسائل البصريات ٨٧٤/٢ .

موقف ابن جني :

أولا : خرج ابن جني قراءة حمزة (والأرحامِ) بالخفض على أنه مجرور بباء مقدرة دلت عليها المذكورة ، معتمدا على الدليل الحالي ، فقال :" لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باءٌ ثانيةٌ ، حتى كأني قلتُ : (وبالأرحامِ) ، ثم حذفتُ الباءَ لتقدم ذكرها ، كما حَذَفْتَ لتقدم ذكرها في قولك : (بمن تمُرُرْ أمرُرْ) و (على مَن تنزلْ أنزلْ) ، ولم تقل : أمرر به ، ولا : أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما"[(١)] ، وما ذكره ابن جني أشار إليه شيخه أبو علي في البصريات وحكاه عن بعض الناس فقال : " ألا تراهم قالوا : مررت برجلٍ إنْ زيدٍ وإن عمروٍ ، فاستجازوا إضمار الجار لمَّا ذكره قبلُ ... وقد تأول بعضُ الناس ﴿ **تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ** ﴾ على هذا ..."[(٢)] .

ثانيا : بنى ابن جني إنكاره وتعقبه للمبرد على ما حكاه عن شيخه أبي علي ، حيث قال :" حدَّثني أبو علي قال : سمعتُ أبا العباس يقول : لو صلَّيتُ خلف إمام فقرأ ... ﴿ **تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ** ﴾ لأخذت نعلي وانصرفت"[(٣)] . فَتَحَامَلَ ابنُ جني على المبرد في تخريج هذه القراءة وتَعَقَّبَهُ ووَصَفَ رَأْيَهُ بالفُحْشِ والبُعْدِ والشَّنَاعَةِ والضَّعْفِ فقال :" ليست عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك ، وأقرب ، وأخفُّ ، وألطفُ ..."

وما قاله المبرد في الكامل في هذه القراءة يتعارض مع ما وصفه به ابن جني ، فقد قال :" وقرأ حمزة (والأرحامِ) وهذا مما لا يجوزُ عندنا ، إلا أن يضطرَّ إليه شاعرٌ"[(٤)] فأين الفحشُ والبعدُ والشناعة والضعف فيما قاله المبرد ؟ ومذهبه في تخريج

---

(١) الخصائص١/٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) انظر : المسائل البصريات١/٦٣٥ .

(٣) انظر : مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني ص ١٩٠ .

(٤) الكامل ص ٩٣١ .

القراءة هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين الذين يرون عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار إلا في الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر :

فاليومَ قرَّبتَ تَهجونا وتشتمنا ∴ فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

بل إنَّ المبرد يرى أن القرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب[١] ، فالمبرد لم يرد القراءة ، وإنما ردَّ توجيهها على العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار .

الترجيح : بعد عرض تلك المذاهب ، وبعد أن رأينا تحامل ابن جني على المبرد ، فالذي يظهر لي أن الراجح في هذه المسألة هو جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض وذلك :

لوروده في المتواتر من القراءات القرآنية ، والشواهد الشعرية ، ولا سبيل إلى ردها أو تأويلها .

(١) انظر : السابق نفسه .

٥. الجمع بين فاعل (نعم) الظاهر والتمييز

قال ابن جني:" باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس، وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ ... ، والرجل من نحو قولهم (نعم الرجل زيد) غير الرجل المضمر في (نعم) إذا قلت: نعم رجلا زيد؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظا به، ولذلك قال سيبويه: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، أي إذا فسر بالنكرة في نحو (نعم رجلا زيد) فإنه لا يظهر أبداً، وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير:

تزوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا ... فنعم الزَّادُ زادُ أبيك زادا[(١)] .

وذلك أنَّ فاعل (نعم) مظهرٌ فلا حاجة به إلى أن يُفسَّرَ، فهذا يسقط اعتراض مُحَمَّد بن يزيد عن صاحب الكتاب في هذا الموضع"[(٢)].

الكلام هنا في جواز الجمع بين فاعل (نعم) و (بئس) الظاهر وبين التمييز، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز وهو مذهب المبرد[(٣)] وابن السراج[(٤)] والفارسي[(٥)]، وحجة المبرد ومن تبعه الغلو في البيان والتوكيد[(٦)]، قال المبرد:" واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فقولك (رجلا) توكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا، وإنما هو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما، إنما ذكرت الدرهم توكيدا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه، وعلى هذا قول الشاعر:

تزوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا ... فنعم الزَّادُ زادُ أبيك زادا"[(٧)] .

---

(١) البيت من الوافر لجرير في: الديوان ص ١٠٧ دار صادر ، وانظره في: المقتضب١٤٨/٢ ، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص٣٤٣، وشرح الكافية الشافية١١٠٦/٢، والخزانة٣٩٤/٩.

(٢) انظر الخصائص ٣٩٦/١،وقد ذكر ابن جني في ٨٣/١ بيت جرير ثم قال:"فَزَادَ (الزاد) في آخر البيت توكيدا" .

(٣) انظر : المقتضب١٤٨/٢ .

(٤) انظر: الأصول١١٧/١ .

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ص٨٨ .

(٦) انظر: شرح المفصل ٤١٤/٧ .

(٧) المقتضب١٤٨/٢ .

وقال ابن السراج:" وإذا قلت: نعم الرجل رجلا زيد، فقولك (رجلا) توكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر (الرجل) أولاً، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما"(١)

فهذا نصٌّ صريحٌ من ابن السراج على جواز الجمع بين فاعل (نعم وبئس) الظاهر وبين التمييز على سبيل التوكيد، ومع ذلك فقد ذكر ابن يعيش أن ابن السراج من المانعين، وذكر كذلك أنه يقول بأن (الزاد) تمييز لقوله (مثل زاد أبيك فينا) والعامل (نعم) وأنه من ضرورة الشعر(٢) .

واختار ابن مالك قول المبرد فقال:" ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز المبرد ذلك، وإجازته أولى"(٣) واستدل بقول جرير السابق، وبقوله:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ .·. فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ(٤)

وخرَّج قول النبي ﷺ (نِعْمَ المِنِيحةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مَنِيحَةً)(٥) وقول امرأة عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما (نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا ولَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ)(٦) على الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز فقال:" تضمن الحديث الأول والثاني وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهرا، وهو مما منعه سيبويه، فإنه لا يجيز أن

(١) الأصول لابن السراج١/١١٧، وعلق المحقق قائلا: إنما ذكر (الدرهم) توكيدا، ولو لم يذكره لم يحتج إليه .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش٧/٤١٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/١١٠٦ .

(٤) من البسيط لجرير في ديوانه ص٣١٣ ، وانظره في: شرح التسهيل٣/١٤، والفاخر للبعلي ١/٢٨٥، وتوضيح المقاصد ٢/٩١٥، والمساعد٢/١٣٠ ، والتصريح٢/٩٦ .

(٥) الحديث في صحيح البخاري باب فضل المنيحة ٣/١٦٥ ، عن أبي هريرة ﷺ، وانظره في : إعراب الحديث للعكبري ص٣٤٢ ، والمنيحة: الناقة أو الشاة ذاتُ الدَّرِّ تعطي لينتفع بلبنها ثم ترد إلى أصحابها، واللقحة : الحلوب من الإبل والشياه ، والصفي : الكثيرة اللبن .

(٦) صحيح البخاري باب في كم يُقرأُ القرآن ٦/١٩٦، والسنن الكبرى للنسائي ٣/١٨٧ .

يقع التمييز بعد فاعل (نعم وبئس) إلا إذا أضمر الفاعل كقوله تعالى﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[١] وأجاز المبرد وقوعه بعد الفاعل الظاهر وهو الصحيح"[٢].

واستدل كذلك بالقياس وهو: أن التمييز أصله لرفع الإبهام نحو: له عشرون درهما، وقد يجاء به بعد رفع الإبهام توكيدا كقوله تعالى ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[٣] وقول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ∴ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينًا[٤]

ثم قال:" فلو لم يُنقل التوكيدُ بالتمييز بعد إظهار فاعل (نعم وبئس) لساغ استعماله قياسا على التوكيد به مع غيرها، فكيف وقد صحَّ نقله، وقُرِّر فرعُه وأصلُه؟ "[٥] .

القول الثاني: المنع وهو مذهب سيبويه[٦] والسيرافي[٧]، فلا يقال: نعم الرجل رجلا زيد، قال سيبويه:" فالذي تقدَّم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبيَّنَه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرٌ"[٨].وحجتهما في ذلك وضحها ابن يعيش بقوله:" المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدُهما كافٍ عن الآخر"[٩].

---

(١)من الآية (٥٠) سورة الكهف .

(٢) انظر : شواهد التوضيح والتصحيح ص١٦٧ .

(٣) من الآية (٣٦) سورة التوبة .

(٤) من الكامل لأبي طالب في : شرح التسهيل٣/١٥ ،وتوضيح المقاصد٢/٩١٤، والتصريح٢/٩٦، والخزانة٩/٣٩٧ .

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية٢/١١٠٧ ، وشواهد التوضيح ١٦٨ ، وشرح التسهيل٣/١٥ .

(٦) انظر الكتاب٢/١٧٠.

(٧) انظر رأيه في: شرح المفصل٧/٤١٤ ، والارتشاف ٤/٢٠٥١ .

(٨) الكتاب٢/١٧٦ .

(٩) شرح المفصل٧/٤١٤ .

وأيضا فإن الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل؛ لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك[١] .

كلك فإن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل، فلا حاجة إلى التمييز[٢].

وقد استظهر ابن يعيش قول سيبويه واختاره[٣] .

وما جاء من شواهد جمع فيها بين الفاعل الظاهر والتمييز فمؤولةٌ، فـ (فحلا) حال مؤكدة لا تمييز[٤]، و (زادا) يحتمل وجوها[٥] :

الأول: أن يكون مفعولا بقوله (تزوَّدْ) وتنصب (مثل) على الحال، وكأنه في الأصل صفة لـ (زادا) فقدم فانتصب على الحال، والتقدير: تزودْ زاداً مثل زاد أبيك فينا، فنعم الزادُ زادُ أبيك .

الثاني: أن يكون مصدرا مؤكِّدا محذوف الزوائد والتقدير: تزوَّدْ تزوُّداً .

الثالث: أن يكون تمييزا والعامل (مثل) على حدِّ قولك: ما رأيت مثله رجلا .

الرابع: أن يكون تمييزا والعامل فيه (نعم) لكن هذا من ضرورة الشعر، وما ثبت للضرورة يتقدَّر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا .

وزاد أبو حيان وجها آخر وهو: أن يكون في (نعم وبئس) ضميرٌ والمنصوبُ تمييزاً لذلك الضمير، وتأخَّر عن المخصوص على جهة الندور، كما روي نادراً (نعم زيدٌ رجلا) على نية التقديم أي: نعم رجلاً زيدٌ، و (الفحل) و (الزاد) مخصوص، و (فحلُهم) و (زادُ أبيك) بدل من المرفوع قبلها والتقدير: والتغلبيون بئس فحلا

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري١/٢٧٦ .

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي٣/٩١٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل٧/٤١٤ .

(٤) انظر : المقرب ١/٦٨ ، والتذييل والتكميل١٠/١١٨ .

(٥) انظرها في : شرح الجمل لابن عصفور١/٦٠٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص١٣٤ ، وشرح المفصل٧/٤١٤ ، ، والمقاصد الشافية٤/٥٢٠ ، والتذييل والتكميل١٠/١١٨ .

الفحلُ فحلُهم ، أي: بئس فحلا فحلهم، و : فنعم زاداً الزادُ زادُ أبيك، أي: فنعم زادا زادُ أبيك[١].

القول الثالث: الجواز إن أفاد التمييز معنىً لا يفيده الفاعل، وهو مذهب ابن عصفور، حيث قال في المقرب:" ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل"[٢] فتقول: نعم الرجل رجلا فارسا زيد، لما وصف التمييز بقوله (فارسا) أفاد ما لم يُفده الفاعل، قال الشاعر:

ذَرِينِي أَصْطَبِحْ يا هِنْدُ إِنِّي ∴ رَأَيْتُ الموتَ نَقَّبَ عن هِشَامِ
تَخَيَّرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ∴ فَنِعْمَ الحَيُّ مِنْ حَيٍّ تَهَامِي[٣].

وقال الآخر:

وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى ∴ إِذَا الْمُرْضِعُ الهَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا[٤].

قال أبو حيان:" وصف (حيا) بـ (تهام) فأفاد ما لم يُفده الفاعل، وأراد بـ (فتىً) (مُتَفَتٍ) وأعمله في الظرف فأفاد ما لم يُفده (الفتى)"[٥].

هذا وقد تُؤول قوله (من حيٍّ تَهام) على أنَّ (من) مُبعِّضَةٌ فليس بتمييز، فكأنه قال: نعم الحيُّ كائنا من بعضِ الحيِّ التِّهاميّ .

وقول الآخر (نعم الفتى أنت من فتىً) مؤول على أن في (نعم) ضميرا و (من فتى) تفسير لذلك الضمير و (الفتى) هو المخصوص و (أنت) بدل منه وليس هو الفاعل، والتقدير : نعم من فتىً الفتى أنت ، أي: نعم من فتىً أنت[٦].

---

(١) انظر: التذييل والتكميل١٠/١١٨ ، ١١٩ .

(٢) المقرب ٦٨/١ ، وراجع: التعليقة على المقرب ص١١٨، والمقاصد الشافية٤/٥١٦، والهمع ٣٥/٥ .

(٣) البيتان من الوافر لأبي بكر بن الأسود، أو بجير بن عبد الله القشيري، انظرهما في: شرح المفصل٧/١٣٣ ، والتذييل ١١٩/١٠، والخزانة ١٩٥/٩، والبيت الثاني في: المقرب ٦٩/١،وإيضاح شواهد الإيضاح ص١٣٤ ، والمقاصد٣/١٥١٣.

(٤) البيت من الطويل للكروس بن الحصن في: المقاصد النحوية٤/١٥٢٩ ، وانظره في: توضيح المقاصد٣/٩١٨ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل١٠/١١٩ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل١٠/١١٩ .

موقف ابن جني: رد ابن جني ما ذهب إليه المبرد، ولم يجوز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر والتمييز، وهو بذلك يكون موافقا لسيبويه ومن تبعه، وخرَّج قول جرير على زيادة (زادا) توكيدا لا تفسيرا[١]؛ لأن فاعل (نعم) مظهرٌ فلا حاجة به إلى التفسير[٢].

الرأي الراجح: يترجح لديَ قولُ المبرد ومن تبعه وهو جواز الجمع بين فاعل نعم وبئس الظاهر والتمييز وذلك لورود السماع به شعرا ونثرا ، ومن النثر قول الحارث بن عباد (نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب) ، ولا ضرورة في ذلك، كذلك فإن التمييز كما يجاء به لرفع الإبهام يجاء به توكيدا ، والله أعلم .

(١) انظر : الخصائص ٨٣/١ .

(٢) انظر : السابق ٣٩٦/١ .

٦. باب في خلع الأدلة وتوجيه قراءة الكسائي(أَلاَ يَا اسْجُدُوا)

قال ابن جني:" ... من ذلك (يا) في النداء تكون تنبيها ونداءً، في نحو: يا زيدُ، و يا عبد الله، وقد تُجردها من النداء للتنبيه البتة نحو قوله تعالى (أَلاَ يَا اسْجُدُوا)[١] كأنه قال: ألاَ ها اسجدوا، وكذلك قول العجاج:

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي[٢]

إنما هو كقولك: ها اسلمي، وهو كقولهم (هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر، وأما قول أبي العباس: إنه أراد (ألا يا هؤلاء اسجدوا) فمردودٌ عندنا، وقد كرَّر ذلك أبو علي في غير موضع، فغُنينا عن إعادته"[٣].

الكلام هنا على خلع الأدلة، والمراد بها: تجريدُ الأداة من معناها المعروف لها وإرادة معنى آخر، وقد ذكر ابن جني نماذج لذلك[٤] ومن تلك النماذج قوله تعالى: (أَلاَ يَا اسْجُدُوا) على قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) والوقف على (يا) ويبتدئ بـ (اسجدوا)، وقد اختلف النحويون في تخريج هذه القراءة على قولين:

القول الأول: أنَّ (أَلاَ) حرف تنبيه و (يا) حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير:

ألا يا هؤلاء اسجدوا[٥].

قال الفراء:" قرأها أبو عبد الرحمن السُّلَمي والحسن وحُميد الأعرج مخففة (أَلاَ يَسْجُدُوا) على معنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فيضمر (هؤلاء) ويكتفي منها بقوله

---

(١) من الآية (٢٥) سورة النمل، بتخفيف (ألا) على قراءة الكسائي وانظر : السبعة لابن مجاهد ص٤٨٠، والحجة لأبي علي ٣٨٣/٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٤٨/٢، والتبصرة لمكي ص٦٢٠ ، والمشكل لمكي ٨٦/٢ .

(٢) من الرجز انظره في: الديوان ص ٢٧٨ ، وكتاب الشعر لأبي علي ص ٦٧، والمسائل الشيرازيات ص ١٨٥، والإنصاف١٠٢/١ .

(٣) انظر : الخصائص١٩٦/٢ .

(٤) انظر : الخصائص١٧٩/٢ والصفحات التي تليها .

(٥) انظر: معاني القرآن للنحاس١٢٦/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/٣ ، والبيان للأنباري٢٢١/٢، والمشكل لمكي٨٦/٢، والكشاف٤٤٨/٤ طبعة العبيكان، والمحرر الوجيز٢٥٦/٤ ، وشرح الكافية للرضي٥٠٩/١ .

(يا) قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدَّقا علينا، قال: يعنيني وزميلي، وقال الشاعر:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْر ∴ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ"[(١)]

ورُوي عن الكسائي عن عيسى الهمداني قال: ما كنتُ أسمع المشيخة يقرؤنها إلاَّ بالتخفيف على نية الأمر[(٢)] .

قال أبو حيان:" ومجيء مثل هذا التركيب موجود في كلام العرب، قال الشاعر:

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِجِ والْعِقْدِ[(٣)]

وقال:

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ[(٤)]

وقال :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَى[(٥)]

وقال :

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ حَبْلِ أَبِي بَكْرٍ[(٦)]

---

(١) معاني القرآن للفراء٢/٢٩٠، والبيت من الطويل، وهو للأخطل في: الديوان ص١١٠، وانظره في: اللامات للزجاجي ص٣٦ ، والإنصاف١/٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٢٤ .

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء٢/٢٩٠ .

(٣) صدر بيت من الطويل وعجزه: (وذَاتَ القَنَايَا الْغُرِّ والْفَاحِمِ الْجَعْدِ) وهو للعُدَيْل بن الفَرْخ العِجْلِيّ في الحماسة ص٢١٨، وشرحها للمرزوقي٢/٧٢٩ ، وشرحها للأعلم ص١٨٨، وشرحها للتبريزي ص٤٨٩.

(٤) صدر بيت من الطويل وعجزه (وقبلَ مَنَايَا بَاكِرَاتٍ وآجَالِ) وهو للشماخ في ديوانه ص٤٥٦، وانظره في: الكتاب٤/٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٥، والمقرب١/٧٠، والمغني٢/٤٢٩، وشرح شواهده ص٧٩٦ .

(٥) صدر بيت من الطويل وعجزه (وَلاَزَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ) وهو لذي الرمة في: الديوان ص٥٥٩ رواية ثعلب، وانظره في: مجالس ثعلب ١/٣٤ ، والمسائل الشيرازيات ص١٨٥ ، وأمالي ابن الشجري٢/٤٠٩، والإنصاف١/١٠٠ .

(٦) صدر بيت من الطويل وعجزه (لعلَّ منايانا قَرُبْنَ ولا نَدْرِي) لم أقف على قائله، وانظره في: الدر المصون٨/٦٠٠ .

وقال :

فَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمَعْ أَعِظْكَ بِخُطْبَةٍ ∴ فَقُلْتُ سَمِعْنَا فَانْطِقِي وَأَصِيبِي[١]

وقال :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْر ∴ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدًى آخِرَ الدَّهْرِ

وسمع بعض العرب يقول :(ألا يا ارحمونا ، ألا تصدّقوا علينا) ... "[٢]

والقولُ بجواز حذف المنادى قال به سيبويه[٣] واستدل على حذفه بقول الشاعر:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كَلِّهِمِ ∴ وَالصَّالِحِينِ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[٤]

وتبعه المبرد فقال في البيت الذي أنشده سيبويه (يَا لَعْنَةُ الله والأقوامِ كَلِّهِمِ) :" فـ (يا) لغير اللعنة كأنه قال: يا قوم لعنةُ الله والأقوام كلِّهم"[٥] وخرج على ذلك قراءة (ألا يا اسجدوا)[٦].

وجزم ابن مالك بجواز حذفه قبل الأمر والدعاء، وعلل ذلك بأن حقه أن يمنع حذفه لأن عامله قد حذف لزوما فأشبه الأشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به كـ(إياك) في التحذير و (سقيا له) في الدعاء، إلا أن العرب أجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه بقاء (يا) دليلا عليه، وكون ما بعده أمرا أو دعاء لأن الآمر والداعي محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء

---

(١) البيت من الطويل للنمر بن تولب في ديوانه ص ٤٥ برواية (ألا فاسمع نعظك) وانظره في : معاني القرآن للفراء٢/٤٠٢ والنوادر لأبي زيد ص ١٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٠٩ ، والإنصاف١/١٠٢.

(٢) انظر: البحر المحيط٧/٦٦ .

(٣) انظر: الكتاب٢/٢١٩، وراجع: النكت٢/١٦٩ .

(٤) البيت من البسيط لم أقف على قائله، وانظره في: الأصول ١/٣٥٤، وإعراب القرآن للنحاس٣/٢٠٧ ، وأمالي ابن الشجري٢/٦٩، والتبصرة والتذكرة١/٣٦٠ ، والإنصاف١/٩٧ ، والإقليد١/٤٣٤، والخزانة١١/١٩٧.
قال الأعلم:" الشاهد فيه حذف المدعوِّ لدلالة حرف النداء عليه، والمعنى: يا قوم لعنةُ الله على سِمْعَانَ، ولذلك رفع اللعنة بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها" ا.هـ تحصيل عين الذهب ص٣٢١ .

(٥) الكامل ص١١٩٩.

(٦) انظر: الخصائص٢/١٩٦ .

فاستعمل النداء قبلهما كثيرا، حتى صار الموضع منبها على أن المنادى إذا حذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك[١] ثم استدل على حذفه بقوله تعالى

(ألا يا اسجدوا) وبقول الشاعر:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كَلِّهِمِ ∴ وَالصَّالِحِينِ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

وقول الآخر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَى ∴ وَلاَزَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

إلى آخر ما ذكره من شواهد .

القول الثاني: أن (ألا) تنبيه و (يا) تنبيه ولا يُقدَّرُ منادى محذوف، وهذا قول الأخفش حيث قال:" وقال بعضهم (ألاَ يَسْجُدُوا) فجعله أمرا، كأنه قال لهم (ألا اسجدوا) وزاد بينهما (يا) التي تكون للتنبيه"[٢] .

وتبعه الفارسي[٣] وذهب إلى أن دخول (يا) على فعل الأمر في الآية لأنه موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور ليُقبِل على الأمر له[٤]، قال:" فالذي يدلك على أنه غير محذوف وأن التنبيه لحق مثال الأمر للحاجة إلى استعطاف المأمور كالحاجة إلى استعطاف المنادى قولُهم (هَلُمَّ)، وبناؤهم الحرف مع الفعل على الفتح، فكما أنَّ التنبيه لحق المثال دون المأمور، كذلك في قولهم (ألا يا اسلمي) ونحوه"[٥].

والقولُ بعدم جواز حذف المنادى قوَّاه أبو حيان لأنه لم يرد سماعٌ من العرب فيُقبلَ، وكلُّ موضعٍ يُدَّعى فيه الحذفُ وإبقاءُ الحرف يسوغُ أن يُجعلَ الحرفُ للتنبيه، ولم يكونوا ليحذفوا فعل النداء ثم يحذفون بعده المنادى؛ لأنَّ في ذلك إجحافاً كثيراً، والمنادى كالمنصوبات التي حُذفَ عاملُها وجوباً نحو (إيَّاكَ والشَّرَّ) و (زيداً ضربتُه) و (كليهما

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٣٨٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ص٤٦٥ .

(٣) انظر: كتاب الشعرص٦٦، ٦٧ .

(٤) انظر : المسائل الشيرازيات ص١٨٤ ، وكتاب الشعر ص٦٦ .

(٥) كتاب الشعر ص٦٧ .

وتمرا) ولا يجوزُ حذفُ شيءٍ منها، وأيضا (يا) في النداء ليست حرف جوابٍ كـ (نعم) فيجوز حذفُ الجملة ومتعلِّقِها وإبقاؤها"[١].

وخرج أبو حيان الشواهد التي استدل بها من يقول بجواز الحذف على أن (يا) حرف تنبيه أُكِّدَ به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التأكيد[٢].

ورجح السمين كونها للتنبيه لئلا يؤدي إلى حذف كثيرٍ من غير بقاء ما يدل على المحذوف[٣].

موقف ابن جني: ذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز حذف المنادى، وردَّ تخريج المبرد وقوله بحذف المنادى، وخرج القراءة والشواهد على أنَّ (يا) قد جُرِّدت من معنى النداء وخَلَصَتْ تنبيها[٤]، واللافت للنظر أن المبرد مسبوق بهذا القول، فقد سبقه به سيبويه والفراء ـ كما رأينا عند مناقشة المسألة ـ ومع ذلك لم يعترض ابن جني عليهما، واعترض على المبرد !.

الرأي الراجح: يترجح لدي القول بجواز حذف المنادى، وهو ما ذهب إليه إمام الصناعة سيبويه ـ رحمه الله ـ وتبعه فيه المبرد، وذلك لأن المنادى مفعول، وحذف المفعول كثير، ولأن النداء مما يكثر الافتقار إليه، وإذا كثر استحق التخفيف، فخففوه بحذفه ثقة منهم بفهم السامع أنه يتسارع إلى أن المنادى محذوف؛ إذ لا يتصور النداء بدون المنادى[٥]، والله أعلم .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل١٣/٢٣٥، ٢٣٦ ، والبحر المحيط٧/٦٦ ، وراجع الهمع٣/٤٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل١٣/٢٣٨ ، والبحر المحيط ٧/٦٦ .

(٣) انظر: الدر المصون٨/٥٩٨ .

(٤) انظر: الخصائص٢/٢٧٩ ، ٣٧٦.

(٥) انظر: الإقليد شرح المفصل١/٤٥٩ .

٧. القول في ميم (فاعلته مفاعلة)

قال ابن جني:" وقال سيبويه في ميم (فاعلته) (مفاعلة) : إنها عوض من ألف (فاعلته) ، وتتبع ذلك مُحَمَّد بن يزيد فقال : ألف (فاعلت) موجودةٌ في (المفاعلة) فكيف يُعوَّضُ من حرفٍ هو موجودٌ غير معدومٍ ؟ .

وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا ، لكن الألف في (المفاعل) بلا هاء هي ألف (فاعلته) لا محالة ، وذلك نحو : قاتلته مقاتلا ، وضاربته مضارباً ... "[١] .

في نص ابن جني السابق نلحظ أن سيبويه ـ رحمه الله ـ يرى أن ميم (مفاعلة) عوضٌ من ألف (فاعلته) ، وقد نصَّ سيبويه على ذلك فقال :" وأما (فاعلت) فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً (مفاعلة) ، وجعلوا الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه ، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف ، وذلك قولك : جالسته مجالسة ، وقاعدته مقاعدة ، وشاربته مشاربة"[٢] .

قال ابن ولاد :" قال مُحَمَّد : الاعتلال خطأ ، من قِبلِ أنَّ الألف الزائدة بعد الفاء في (فاعلت) قد جاءت بعد الفاء في (مفاعلة)"[٣] ، فالمبرد ـ كما نُسب إليه ـ ينكر على سيبويه قوله بالتعويض ؛ لأنه لا يوجد ما يشير إلى التعويض بين الميم والألف ؛ لأن ألف (فاعلت) موجودة في المفاعلة ، فكيف يعوَّض من حرف هو موجود غير معدوم ؟[٤] .

وقد وافق السيرافي المبردَ فيما نُسب إليه من نقده لكلام سيبويه ، ووصف قول سيبويه بأنه مختل فقال :" كلام سيبويه في هذا مختلٌ ، وقد أُنكر ، وذلك أنه جعل

---

(١) انظر : الخصائص ٣٠٤/٢ ، وابن جني نسب إلى المبرد القول بذلك ولم أقف على رأي المبرد في كتبه.

(٢) الكتاب ٨٠/٤ .

(٣) الانتصار لابن ولاد ص٢٤٩ ، وانظر : شرح كتاب سيبويه الربع الأخير لصالح بن مُحَمَّد ١٤/١ تحقيق خالد التويجري رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى .

(٤) انظر : الخصائص٣٠٤/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٨/١ ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق .

الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه ، وذلك غلط ، لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في (مفاعلة) ألا ترى أنك تقول (قاتلت) وبعد القاف ألف زائدة ، وتقول (مقاتلة) وبعد القاف ألف زائدة فالألف موجودة في المصدر والفعل ، فكيف تكون الميم عوضا من الألف والألفُ لم تذهب؟"[١] ، وردد الشنتمري كلام السيرافي في نقد كلام سيبويه[٢] .

وقد وجه ابن ولاد قول سيبويه بأن المصدر من (فاعلت) يجيء على ضربين : مرة تحذف الألف الأولى في أحدهما وهو (الفعال) نحو : القتال ، فالألف الأولى محذوفة ، وفي (المفاعلة) الألف التي تحذف هي الألف التي قبل آخر حرف ، وهي الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر في مثل (الإفعال) و (الافتعال) ، فعوَّضوا الميم من الألف الأولى التي تذهب في (الفعال) ، وجعلوا الهاء عوضا من الألف الثانية التي تذهب من (المفاعلة) ، وأوقعوا العوض في (المفاعلة) ولم يوقعوه في (الفعال) لأن (المفاعلة) هي المطَّردة اللازمة [٣] .

وخلاصة ذلك يبينه ابن يعيش بأن مراد سيبويه : أن في (فِعال) قد حُذفت الألف التي كانت بعد الفاء في (فاعل) ، وفي (مفاعلة) حذفت الألف التي قبل الآخر في (فعال) فعُوِّض منها[٤].

وفي تمهيد القواعد :أنَّ سيبويه إنما أراد أنَّ الميم عوض من الألف أي : من قلب الألف ياءً ، ألا ترى أنها تُقلبُ في (ضيراب) و (قيتال) ؟ فعلى هذا يصحُّ أن تكون الميم عوضا من الألف على هذا التأويل ، إذ كان القياس يقتضي أن يكون المصدر على (فعلال)[٥] .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٤/٤٥٥ ، ٤٥٦ ، وراجع : تمهيد القواعد لناظر الجيش٨/٣٧٩٨ .

(٢) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه٣/١٨١ .

(٣) انظر : الانتصار لابن ولاد ص ٢٤٩ وما بعدها ، وشرح الكتاب لصالح بن مُحَّد ١/١٥.

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش٦/٤٨ .

(٥) انظر : تمهيد القواعد ٨/٣٧٩٨ .

موقف ابن جني : يرى ابن جني أنَّ الألف في (المفاعل) ـ بلا هاء ـ هي ألف (فاعلته) نحو : قاتلته مقاتلة ، وضاربته مضاربة[١] ، وأن ألف (مقاتلة) غير الألف في (مقاتل) ، وأن ميم (مقاتل) هي التي تأتي في أول مصادر ما تجاوز الثلاثة وليست بعوض من شيء[٢] .

الترجيح : يترجح لدي قول سيبويه ، وذلك لما يأتي :

١ـ كما أوضح ابن يعيش بأن مراد سيبويه : أن في (الفِعال) قد حُذفت الألف التي كانت بعد الفاء في (فاعل) ، وفي (المفاعلة) حذفت الألف التي قبل الآخر في (الفعال) فعُوِّض منها .

٢ـ أوقعوا العوض في (المفاعلة) ولم يوقعوه في (الفعال) لأن (المفاعلة) هي المطَّردة اللازمة .

---

(١) انظر : الخصائص٢/٣٠٤ .

(٢) انظر : مختار تذكرة أبي علي لابن جني ص٤٨٦ ، ٤٨٧ .

٨. حذف خبر (إنَّ)

قال ابن جني:" وأصحابنا يجيزون حذف خبر (إنَّ) مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إنَّ النَّاسَ ألْبٌ عليكم فَمَنْ لكم؟ قالوا: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً ، أي: إنَّ لنا زيداً وإنَّ لنا عمراً، والكوفيون يأبَونَ حذف خبرها إلا مع النكرة، فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله:

خَلَا أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا ∴ عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلَا(١)

أي: أو أن الأكارم نهشلا تفضلوا، قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم؛ لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع (إنَّ) المكسورة، فأما مع (أنَّ) المفتوحة فلن نمنعه. قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أنَّ المكسورة حُذف خبرُها كما حُذفَ خبرُ نقيضها وهو قولهم: لا بأسَ ولا شكَّ، أي: عليك، وفيه، فكما أنَّ (لا) تختصُّ هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضا"(٢).

الكلام هنا في حذف خبر (إنَّ)، وفيه ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول : جواز الحذف مطلقا، أي : سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، كررت (إنَّ) أم لم تكرَّرْ، وهذا مذهب سيبويه قال:" هذا باب ما يَحسنُ عليه السُّكُوتُ في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكونُ مستقَرًّا لها ... وذلك: إنَّ مَالًا وإنَّ وَلَدًا وإنَّ عَدَدًا، أي : إنَّ لَهُمْ مَالًا، فالذي أضمرتَ (لَهُمْ)، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إنَّ النَّاسَ ألْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عَمْرًا، أي: إنَّ لنا، وقال الأعشى:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلَا ∴ وإنَّ في السّفْرِ مَا مَضَى مَهَلَا(٣)

---

(١) من الطويل للأخطل في: المقتضب٤/١٣١، وشرح الكتاب للسيرافي٢/٤٧٠، والتبصرة والتذكرة١/٢١٢ ، وأمالي ابن الشجري٢/٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش١/١٠٤، ولم أقف عليه في ديوانه طبعة دار الكتب العلمية .

(٢) الخصائص٢/٣٧٤ .

(٣) من المنسرح للأعشى في: ديوانه ص٢٣٣ ، وانظره في: المقتضب٤/١٣٠، وكتاب الشعر لأبي علي ص٤٩٥، وشرح الكتاب للسيرافي٢/٤٦٩، ومختار تذكرة أبي علي لابن جني ص٢٦١، والنكت ٢/١١٨، وأمالي ابن الشجري٢/٦٣ .

وتقول: إنَّ غَيْرَهَا إِبِلًا وشَاءً كأنه قال: إنَّ لنَا غَيْرَهَا إِبِلًا وشاءً، أو عندنا غيرَها إبلا وشاء"[(١)].

فمن خلال هذا النص نجد أن سيبويه صرح بجواز الحذف مع النكرة والمعرفة.

وبمثل ذلك قال المبرد فقال:" ويقول القائل: أما بقي لكم أحدٌ فإنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عليكم، فتقول: إنّ زيدا، وإنّ عمرا، أي: لنا، قال الأعشى:

إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلَا ∴ وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَى مَهَلَا

والمعرفة والنكرة ها هنا واحد، وإنَّما تحذفُ إذا علم المخاطب مَا تَعْنِي بأن تُقَدِّمَ له خبرا، أو يجري القولُ على لسانه كما وصفتُ لك، فمن المعرفة قول الأخطل:

خَلَا أنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلوا ∴ على النَّاسِ أَوْ أنَّ الأكَارِمَ نَهْشَلَا"[(٢)].

المذهب الثاني: أنه لا يجوز الحذف إلا إذا كان الاسم نكرة، وهو مذهب الكوفيين عدا الفراء[(٣)] قال الرضي:" والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء من ذلك نحو قوله:

إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلَا ∴ وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلَا

... وتقول: إنَّ مالا وإنَّ ولدا، وإنَّ غيرها إبلاً أو شاءً"[(٤)]

ورأى الصيمري أن الحذف جائز إذا دخلت على الأجناس المنكورة، وإذا كان في الحال دليل على المحذوف، وذلك عند الافتخار كقولك: إنَّ مالاً، وإنَّ خيلاً، وإنَّ رجالاً، ورأى أن الحذف مع المعرفة لايحسنُ؛ فلا تقول: إنَّ الرجل، وإنَّ الفَرَسَ؛ لأنه لا يُفتخَرُ بفرسٍ واحدٍ منها، ولا برجلٍ واحدٍ منهم، لكن لو افْتُخِرَ بواحد مشهور

---

(١) الكتاب٢/١٤١ .

(٢) المقتضب٤/١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) انظر: المحتسب١/٣٤٩، والغرة لابن الدهان ص٣٦، وشرح المفصل ١/١٠٤، والتذييل والتكميل٥/٤٨، وتمهيد القواعد١٣١٨ ، والهمع ٢/١٦١ .

(٤) انظر: شرح الكافية ٤/٣٧٦ .

جاز، مثل أن يقول القائل: هل لكم أحدٌ؟ فيقول: إنَّ الأميرَ، أي: إنَّ لنا الأميرَ [١].

واعتبر ابن عصفور أن الحذف يكثرُ إذا كان الاسم نكرة، لأنَّ الخبر إذ ذاك إنّما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدَّراً قبل الاسم، ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة، إذ لا مسوغ لذلك، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً سهل حذفه لأنَّ العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها[٢].

المذهب الثالث: جواز الحذف مع النكرة والمعرفة ولكن بشرط تكرير (إنَّ) وهو مذهب الفراء[٣]،قال السيرافي:" وقال الفراء إنما تحذف مثل هذا إذا كررت (إنَّ) لتعرف أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف"[٤]وحكى أنه سمع أعرابياً قيل له: (الزَّبابة الفأرة)، فقال: إنَّ الزَّبابةَ وإنَّ الفأرةَ، قال: وتقديره: إنَّ الزَّبابةَ زبابةٌ، وإنَّ الفأرةَ فأرةٌ، ومعناها: إنَّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر[٥]، واستدلّ كذلك بقول الأعشى السابق (إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلا) فالمحل خلاف المرتحل .

ورُدَّ مذهب الكوفيين والفراء بالسماع[٦] فقد ورد الخبر محذوفا مع المعرفة ولم تكرر (إنَّ) في مواضع كثيرة منها: قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ﴾[٧] تقديره: أهلكوا ، أو يعذبون[٨] .

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة١/٢١١ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٤٤٣ ، والمقرب ١/١٠٩ .

(٣) انظر: الأصول١/٢٥٨، وشرح الكتاب للسيرافي٢/٤٧٠ ، والغرة لابن الدهان ص ٣٦، وشرح المفصل١/١٠٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٣٧٧ ، والتذييل والتكميل٥/٤٩ ، وتمهيد القواعد٣/١٣١٨ .

(٤) شرح الكتاب ٢/٤٧٠ ، وراجع شرح المفصل١/١٠٤ .

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/٤٧٠، والتذييل والتكميل٥/٤٩ .

(٦) انظر: شرح التسهيل٢/١٥، وشرح الرضي ٤/٣٧٧ ، والتذييل والتكميل٥/٤٩ .

(٧) من الآية (٤١) سورة فصلت .

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس٤/٦٤ ، والهمع ٢/١٦١ .

وبما روي أنَّ المهاجرين قالوا: يا رسول الله إنَّ الأنصار نصرونا ووصلونا، قد فضَلونا وآوونا، وفعلوا بنا، فقال عليه الصلاة والسلام: ﴿ألستم تعرفون ذلك ؟﴾ قالوا: بلى يا رسول الله، قال عليه السلام :﴿إنَّ ذلك﴾ أي: إنَّ ذلك كذلك[١].

وقول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه: (إنَّ ذلك) ثم ذكر له حاجة فقال: (لعل ذلك)، أراد: إنَّ ذلك حقٌ، ولعلَّ حاجتَك مقضيةٌ[٢].

وما استدل به الفراء من قولهم(إنَّ الزبابة وإنَّ الفأرة) قال ابن عصفور:" لا حجةَ فيه؛ لأنَّ الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف، كان الموضعُ موضعَ تفصيل أو لم يكن، وإنما ينبغي أن يحسُنَ الحذفُ حيث يكون الخبرُ ظرفاً أو مجروراً"[٣]

موقف ابن جني:

ذكر ابن جني الخلاف في جواز حذف خبر (إنَّ) وأنَّ أصحابه البصريين يجيزون الحذف مع النكرة والمعرفة، في حين يأباه الكوفيون ولا يرونه جائزا إلاَّ مع النكرة، ولم يشر إلى رأي الفراء.

ثم ذكر البيت الذي احتج به المبرد (خلا أن حيا ...) على الكوفيين بجواز الحذف مع المعرفة، وأنَّ فيه ردًّا عليهم في اشتراطهم تنكير الاسم، ثم أشار إلى قول أبي علي(وهذا لا يلزمهم؛ لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع (إنَّ) المكسورة، فأما مع (أنَّ) المفتوحة فلن نمنعه) فأبو علي الفارسي ردَّ الاحتجاج بالبيت لأن الكلام في المكسورة لا في المفتوحة، وبهذا يردُّ الكوفيون على البصريين ويحتجون عليهم بأنَّ حذف الخبر مع المعرفة إنما منعناه مع المكسورة الهمزة، ولم نمنعه مع المفتوحتها، وذلك لأن المكسورة يمكن حذف خبرها كما حذف خبر نقيضتها (لا)

---

(١) انظر: شرح الرضي ٣٧٧/٤ .

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٦٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك١٥/٢ ، والتذييل والتكميل٥٠/٥ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور٤٤٤/١ .

التي تختص بالنكرة نحو (لا بأس) و (لا شكَّ)، فكما أنَّ (لا) تختصُّ بالنكرة فكذلك تشبهها نقيضتها (إنَّ) في الحذف مع النكرة.

وبذلك يكون ابن جني قد ردَّ على المبرد احتجاجه بالبيت، متابعا أستاذه أبا علي.

الرأي الراجح: يترجح لديَّ القول بجواز الحذف مع النكرة والمعرفة، وهو مذهب سيبويه والمبرد، وقد قال ابن مالك[١] وأبو حيان بذلك[٢]، وذلك لكثرة السماع ، وقياسا على جواز حذف الخبر إذا عُرف معناه في غير باب (إنَّ) ، وقد أجمع النحويون على ذلك، فينبغي أنْ يجوز في باب (إنَّ) إذا عُرف المعنى، وهو مع المعرفة أولى لِما يُتعارف من أخبارها، فإذا قلت (إنَّ زيداً) فإنه يُعلمُ منه أنه (رجل) فينبغي أن يجوز فيه ما جاز في (إنَّ رجلاً) . والله أعلم.

(١) انظر: شرح التسهيل١/١٥ .

(٢) انظر: التذييل والتكميل٥/٤٩ .

٩. توجيه الجر بعد (لات)

قال ابن جني[(١)]:" وتأوّل أبو العباس قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ∴ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[(٢)]

أي: (إبقاء) على أنه حذف المضاف إليه (أوان) ، فعوض التنوين منه ، على حد قول الجماعة في تنوين (إذْ)، وهذا ليس بالسهل؛ وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يُضافَ إلى الواحد وهو (إذ)، فأمّا (أوان) فمعربٌ ويضافُ إلى الواحد كقوله:

فَهَذَا أَوَانُ العِرْضِ حَيٌّ ذُبَابُهُ ∴ زَنَابِيرُهُ والأَزْرَقُ الْمُتَلَمِّسُ[(٣)]

وقد كسَّروه على (آونة) وتكسيرهم إيَّاهُ يُبْعِدُهُ عن البناء؛ لأنه أخذٌ به في شِقِّ التَّصريفِ والتصرف، قال:

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ ∴ وَعَبَّادٌ وَآونةً أُثَالَا"[(٤)]

الكلام هنا على توجيه جرِّ (أوان) في قول أبي زبيد الطائي(ولات أوانِ) ، وفيه أقوال:

القول الأول: ذهب الأخفش إلى أنه على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ والأصلُ: (ولات حينَ أوانِ) ثمَّ حذفَ (حين) وأبقى (أوان) على جرِّه[(٥)]، قال ـ رحمه الله ـ :" فجرَّ

---

(١) الخصائص٢/٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) البيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي انظره في: شعر أبي زبيد ص٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٤/٣٢٠، والأصول ١٤٣/٢، وسر الصناعة ٥٠٩/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي١٦٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية١/٤٤٤.

(٣) البيت من الطويل للمتلمس الضُّبَعي في: الديوان ص ١٢٣، وشرح الكتاب للسيرافي١/١١٥ ، والاقتضاب شرح أدب الكتاب٣/٢١٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص٥٣١ ، والدر المصون٥/٦١٤ .

(٤) البيت من الوافر لعمرو بن أحمر انظره في: شعر ابن أحمر ص ١٢٩ ، والكتاب٢/٢٧٠ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٢/١ ، والنكت ١٩٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٥٧٢ ، ويروى (عمَّار) بدلا من (عبَّاد) .

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣/٣٠٥ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي١٧٠/٢ ، والبحر المحيط٧/٣٦٨ .

(أوان) وحذفَ وأضمرَ (الحين) وأضافَ إلى (أوان)؛ لأنَّ (لات) لا تكونُ إلا مع (الحين)"[١].

وقد ردَّ أبو جعفر النحاس قول الأخفش بأنه بَيِّنُ الخطأ[٢]، ووجهُ خطأه بيَّنه مكي بقوله:" لا يجوز أن يُحذف المضاف إلا ويقوم المضاف إليه في الإعراب مقامه، فيجب أن يرفعَ (أوان)"[٣]، وردَّ السمين على مكي بأنه قد جاء بقاءُ المضاف إليه على جَرِّهِ، وهو قسمان: قليلٌ وكثيرٌ، فالكثيرُ أن يكونَ في اللفظ مثلُ المضافِ المحذوفِ نحو قول الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ∴ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَيلِ نَارَا[٤]

أي: وكلَّ نارٍ ، والقليلُ أن لا يكونَ كقراءة مَنْ قَرَأَ ﴿ **وَٱللَّهُ يُرِيدُ** ٱلأَخِرَةَ ﴾[٥].

القول الثاني: ذهب المبرد[٦] والزجاج[٧]والسيرافي[٨] إلى أنه على تقدير مضاف إليه إليه محذوف والأصل (ولات أوان صلح) أو (ولات أوان طلبوا)[٩]، فحذف المضاف إليه وبناه، ثم دخل التنوين عوضا عن المحذوف فكسرت النون لالتقاء الساكنين،

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٧٤/١ .

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣٠٥/٣ .

(٣) مشكل إعراب القرآن١٧٠/٢ .

(٤) البيت من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي في: الكتاب٦٦/١ ، وشرح المفصل٢٦/٣ ، والمقاصد النحوية١٣٥٥/٣ ، وغير منسوب في: المحتسب٢٨١/١، والمقرب٢٣٧/١ .

(٥) من الآية (٦٧) سورة الأنفال ، وهي قراءة سليمان بن جمَّاز في: المحتسب٢٨١/١ ، والمحرر الوجيز ٥٥٢/٢ ، وغير منسوبة في: إعراب القراءات الشواذ للعكبري٦٠٥/١ . وانظر: الدر المصون٣٥٤/٩ .

(٦)رأي المبرد لم أقف عليه في كتبه التي بين أيدينا وانظره في: الأصول ١٤٣/٢ ، وشرح الكتاب للسيرافي٩٨/١ ، والمسائل المنثورة لأبي علي ص١١٣، وسر الصناعة ٥٠٩/٢ ، والتذييل والتكميل٢٩٥/٤ .

(٧) انظر رأي الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه٣٢١/٤ ، ومشكل إعراب القرآن١٧٠/٢ ، والبحر المحيط٣٦٨/٧ . المحيط٣٦٨/٧ .

(٨) انظر: شرح الكتاب٩٨/١ ، وشرح الكافية للرضي١٩٨/٢ .

(٩) اختلاف في تقدير لفظ المضاف إليه المحذوف، انظر: مشكل إعراب القرآن١٧٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي١٩٨/٢.

وصار التنوين تابعا للكسرة ، فهو بمنزلة (يومئذِ) و (حينئذِ)[١]، قال الزجاج:" لَمَّا قال (ولات أوانٍ) جعله على معنى: ليس حين أوانِنا، فلَمَّا حُذف المضافُ بُني على الوقف ثم كُسر لالتقاء الساكنين، والكسرُ شاذٌّ شبيهٌ بالخطأ عند البصريين، ولم يروِ سيبويه والخليلُ الكسرَ، والذي عليه العملُ النصبُ والرفعُ"[٢].

وقال السيرافي موضحا مذهب المبرد:" قال أبو العباس: إنما نُوِّنَ من قِبلِ أنَّ (الأوان) من أسماءِ الزمانِ، وأسماءُ الزمانِ قد تكونُ مضافاتٍ إلى الجمل، كقولك (هذا يومُ يقومُ زيدٌ) و (أَتَيْتُكَ زَمَنَ الحجاجُ أميرٌ) فإذا حذفت الجمل عوضت منها التنوين، كما فعلت فيما أضيف على غير متمكن؛ كقولك (يومئذٍ) و (حينئذٍ) فهذا معنى ما قال أبو العباس... والغالب في ظنّي عن أبي العباس ـ وهو الذي حكاه أصحابه عنه ـ أنه قال: هو بمنزلة: (قبل) و(بعد) حين بني لما حذف عنهما من المضاف إليه، فرأيت هذا القول يختل من جهة أن (قبل) و(بعد) وما جرى مجراهما متى حذف عنهما المضاف إليه، لم يخل من أن تكون معرفة أو نكرة، فإذا كان معرفة كان مبنيا على حالة واحدة كقولك (جئتك من قبل) و(جئتك قبلُ)؛ فإن كان نكرة كان معربا كقولك (جئتك قبلاً وبعداً) و(جئتك من قبلٍ)"[٣].

وكسرة (أوان) عند المبرد ليست إعرابا ولا علماً للجرّ ولا أنَّ التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنما هو في (أوان) كَهُوَ في (إذٍ)، فهو عوضٌ عن المضاف إليه المحذوف والنون كانت في التقدير ساكنة كسكون ذال (إذ) فلما لقيها التنوين ساكنا كسرت لالتقاء الساكنين، كما كسرت الذال من (إذ) لالتقاء الساكنين[٤] وبهذا التعليل علَّلَ السيرافي لكسرة (أوان) وبنائه، وذكر علة أخرى وهي: أنَّ (لات)

---

(١) انظر: الأصول٢/١٤٣، ومشكل إعراب القرآن٢/١٧٠ ، وشرح الكافية للرضي ١٩٨/٢، والبحر المحيط٧/٣٦٨ ، والتذييل والتكميل٤/٢٩٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج٤/٣٢١ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي١/٩٨ .

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب٢/٥٠٩ ، والتذييل والتكميل٤/٢٩٥ .

قد يقع بعدها الأزمنة منصوبة ومرفوعة إذا لم يكن محذوًفا منها شيء، فلو قيل: (لات أوانًا) أو: (لات أوانٌ) كانا معربين، ولم يكن دليلا على حذف شيء، وصار بمنزلة قوله: (لات حينًا) و(لات حينٌ) بلا تقدير حذف من (حين) فنَوَّنُوا لما ذكرنا، وكسروا لأن يخرج هذا من اللبس[١].

القول الثالث: ذهب الفراء[٢] ونسب للكوفيين، ولبعضهم[٣] إلى أنَّ (لات) حرف جرٍّ لأسماء الزمان خاصة، قال الفراء:" ومن العرب من يُضيفُ (لات) فيخفضُ، أنشدوني:

..... لاتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ[٤]

ولا أحفظ صدره، والكلامُ أنْ يُنصَبَ بها لأنها في معنى (ليس)، أنشدني المفضلُ:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لاتَ حِيناً ∴ وَأَضْحَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا[٥]

فهذا نصبٌ، وأنشدني بعضهم:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ∴ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فخفضَ (أوان) فهذا خفضٌ"[٦]

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/٩٨ .

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء٢/٣٩٧، والتذييل والتكميل٤/٢٩٤، والارتشاف١٢١٢، وتذكرة النحاة ص٧٣٤ ، والجنى الداني ص٤٩٠، ومغني اللبيب١/٢٨٣، وشرح أبياته٥/٢٨، ومصابيح المغاني ص ٤٥٠.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/٩٩ ، وشرح الكافية للرضي٢/١٩٨ .

(٤) جزء من صدر بيت من الكامل نسب لمحمد بن عيسى التميمي، وللمهلهل بن مالك ، ولرجل من طيء وتمامه:

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ... والبغيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ.

وانظره في: شرح التسهيل١/٣٧٧، والتذييل ٤/٢٩٢، والارتشاف١٢١١، والهمع٢/١٢٢ ، والدرر اللوامع ١/٢٥١ ، ورواه ابن السكيت في الأضداد ص١٧٣: (وَلَتَعْرِفَنَّ خَلائِقًا مَشْمُولَةً ... وَلَتَنْدَمَنَّ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ).

(٥) البيت من الوافر لعمرو بن شأس انظره في: ديوانه ص٥٩، وشرح التسهيل١/٣٧٨ ، والتذييل والتكميل٤/٢٩٦ .

(٦) معاني القرآن للفراء٢/٣٩٧ ، ٣٩٨ .

ونسب الفارسي القول بأنها حرف جر إلى أبي عمر الجرمي، فقال بعد إنشاده بيت أبي ذؤيب:" قال أبو عمر (لات) جُعلت حرف جرٍّ"[١]. وردَّه أبو علي بأنَّ فيه إشكالا وهو أنَّ حرف الجر لا يتعلقُ بشيء في هذا البيت، وحروفُ الجرِّ لابدَّ لها من أنْ تتعلَّقَ بشيء[٢].

ورُدَّ كذلك بأنها لو كانت حرف جرٍّ لجرَّ غير (أوان)، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر[٣].

القول الرابع: أن (أوان) مجرورة بـ (من) الاستغراقية المقدرة بعد (لات) والتقدير: لات من أوان، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه قول الشاعر:

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيراً[٤]

فيمن رواه بجر (رجل)[٥]، قال أبو حيان:" والذي ظهر لي في تخريج هذا البيت النادر النادر في جر ما بعد (لات) أنَّ الجرَّ هو على إضمار (مِنْ) كأنه قال: ولات من أوان صلح، كما جرُّوا بها في قولهم: على كم جِذْعٍ بيتُك، أي: من جذعٍ"[٦].

موقف ابن جني:

أولا: نسب ابن جني إلى المبرد القول بأن علة جر (أوان) هي أنه على تقدير مضاف إليه محذوف، ثم عُوِّضَ منه التنوينُ تشبيها له بـ (إذ) .

---

(١) المسائل المنثورة ص١١٣ .

(٢) انظر: السابق نفسه .

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي١٩٨/٢ .

(٤) صدر بيت من الوافر وعجزه (يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ) وهو لعمرو بن قعاس المرادي في: الخزانة٥١/٣، وانظره في: الكتاب٣٠٨/٢ ، والنوادر لأبي زيد ص٢٥٦ ، وأمالي ابن الحاجب ص١٦٧، ٤١٢ ، وتذكرة النحاة ص٤٣ .

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي١٩٩/٢، ومغني اللبيب٢٨٣/١ ، ومصابيح المغاني ص٤٥٠ ، والدرر اللوامع٢٥٣/١.

(٦) انظر: البحر المحيط٣٦٨/٧ .

ثانيا: لم يرتضِ ابن جني كون التنوين عوضا عن المضاف إليه المحذوف كـ (يومئذٍ)، وفرَّق بينهما بأن (إذ) ظرف ناقص ولا يضاف إلى الواحد، أما أوان فهو ظرف متصرفٌ معربٌ، ويضاف إلى الواحد كقول الشاعر:

فَهَذَا أَوَانُ العِرْضِ حَيٌّ ذُبَابُهُ ∴ زَنَابِيرُهُ والأَزْرَقُ الْمُتَلَمِّسُ

وقد جمعوه جمع تكسير على (آونة) كما في قول الشاعر:

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وَطَلْقٌ ∴ وَعَبَّادٌ وَآوِنةً أُثَالَا

وجمعهم إياه يبعده عن البناء.

الترجيح: يترجح لدي أنَّ (أوان) مجرورة بتقدير (من) الاستغراقية، كما جروا بها في قولهم: على كم جذع بيتك، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، والله أعلم.

١٠. تقديم التمييز على عامله

قال ابن جني:"ومما يقبح تقديمه الاسمُ المميز وإن كان الناصبه فعلا متصرفا ، فلا تجيز : شحماً تفقأت ، ولا : عرقاً تصبَّبت ، فأمَّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل :

أتهجُرُ ليلى للفراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ[١]

فتقابله برواية الزجاجي ، وإسماعيل بن نصر ، وأبي إسحاق ـ أيضا ـ :

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

فروايةٌ بروايةٍ والقياسُ من بعد حاكمٌ ...:[٢] .

الكلام هنا على تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وفي هذه المسألة قولان :

القول الأول : منعُ تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهذا مذهب سيبويه ، والفراء[٣] والفارسي[٤] وأكثر البصريين والكوفيين[٥]، قال سيبويه:" قولك : امتلأتُ ماءً ، وتفقأتُ شحماً ... ولا يقدَّمُ المفعولُ فيه فتقول : ماءً امتلأتُ"[٦] .

وعللوا سبب المنع بأن التمييز هو الفاعل في المعنى ، ففي قولنا : تصبَّبَ زيدٌ عرقاً ، وتفقَّأ الكبشُ شحماً ، أنَّ المتصبب هو العرق ، والمتفقِّئ هو الشَّحمُ ، فلمَّا كان هو الفاعلُ في المعنى لم يجز تقديمه ، كما لو كان فاعلاً لفظاً[٧].

---

(١) البيت من الطويل ، وينسب للمخبل السعدي ، ولأعشى همدان ، ولمجنون ليلى ، ويروى : (سلمى) بدل (ليلى) ، و (بالفراق) بدل (للفراق) ، و (ما كاد) بدل (ما كان) .

انظره في : المقتضب٣/٣٧ ، والأصول ١/٢٢٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٧٨ ، والانتصار لابن ولاد ص ٨٥ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/٣٨٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء١/٧٩ .

(٤) نسب إليه في الارتشاف٤/١٦٣٤ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٩/٢٦٢ .

(٦) انظر : الكتاب١/١٠٥ وما بعدها ، وراجع : شرح الكتاب للسيرافي٢/٧٧ ، وفيه تفسير كلام سيبويه .

(٧) انظر : الأصول ٢/٢٢٩ ، والإيضاح لأبي علي ص٢٠٣ ، والانتصار لابن ولاد ص٦٢ ، والإنصاف٢/٨٣٠ .

وقيل : لأن التمييز مبيّن لما قبله كالنعت ، والنعتُ لا يجوزُ تقديمُه على المنعوت ، فكذلك هذا قاله أبو علي والزجاج[١] .

وقيل : إنَّ تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز ، فكان في تقديمه إبطالُ أصله ، إذ حقيقة التمييز أنْ يميز ما أُشكل وهو في المعنى تفسيرٌ ، والتفسيرُ لا يكونُ إلاَّ لمفسَّر ، والمفسَّر لابدَّ في المعنى أن يكون مقدَّماً على التفسير ، وإلاَّ لم يكن تفسيراً له ، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك ، فوجب تأخيره[٢] .

القول الثاني : جوازُ تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وهذا مذهب الكسائي ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد ، ونسب للكوفيين ، فتقول : عرقاً تصببت ، ونفساً طبتُ ، وشحماً تفقَّأتُ[٣] قال المبرد :" واعلم أنَ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمُه ؛ لتصرف الفعل ، فقلت : تفقأت شحما ، وتصببت عرقا ، فإن شئت قدَّمت فقلت : شحما تفقأت ، وعرقا تصببت ، وهذا لا يجيزه سيبويه ... ألا ترى أنه يقول : هذا زيدٌ قائما ، ولا يجيز : قائما هذا زيدٌ ، لأن العامل غير فعل ، وتقول : راكبا جاء زيدٌ ، لأن العامل فعلٌ ، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني ، وقال الشاعر فقدم التمييز لمَّا كان العامل فعلا :

أتهجرُ ليلى للفراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق تطيبُ"[٤]

واحتجوا بالسماع والقياس ، أما السماع فما ذكره المبرد .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٥٦/١ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ص ٦٩٤ ، والإنصاف ٨٢٨/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ص ٥٣٠ ، وشرح المفصل٧٤/٢ ، وشرح التسهيل٣٨٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية٧٧٦/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٠/١ ، والتبيين للعكبري ص٣٩٤ ، والارتشاف١٦٣٤ .

(٤) انظر : المقتضب ٣٦/٣ ، ٣٧ .

وأما القياس فقد احتجوا بما يأتي :

١. أن العامل فعل متصرف ، وبتصرفه قد قوي في نفسه ، فينبغي أن يتصرف في معموله بجواز التقديم[١] .

٢. أن التمييز كسائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، فهو كالمفعول ، فكما صحَّ في المفعول أن يتقدَّم على عامله كقولك : زيداً ضرب عمرو ، صحَّ تقديمُ التمييز على عامله ، وهو كالحال ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوزُ تقديمُ الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرِّفاً نحو : راكبا جاء زيدٌ[٢] قال ابن القواس :" وأما القياس فعلى الحال لاشتراكهما في رفع الإبهام والعامل فيهما فعل متصرف"[٣] .

واختار ابن مالك جواز التقديم فقال :" والجواز مذهب الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح"[٤] ثم ذكر عدة شواهد على الجواز .

وكذلك صحح أبو حيان جواز التقديم لكثرة ما ورد من الشواهد ، وقياسا على الفضلات[٥]

موقف ابن جني :

أولا : يقبحُ عند ابن جني تقديم التمييز وإن كان الناصبه فعلا متصرفا ، فلا يجيز : شحما تفقأت ، ولا : عرقا تصببت ، وعلل ذلك بأن المميِّز هو الفاعل في المعنى ، وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميِّز إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل[٦] .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٧١/٢ ، والتبيين للعكبري ص٣٩٦ ، وشرح الكافية الشافية ٧٧٦/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف٨٣٠/٢ ، والتبيين ص ٣٩٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٦/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص ٥٧٩ .

(٤) شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

(٥) انظر : الارتشاف١٦٣٥/٤ ، والتذييل والتكميل ٢٦٢/٩ .

(٦) انظر : الخصائص ٣٨٤/٢ .

ثانيا : فرَّق ابن جني بين جواز تقديم الحال على عاملها ، وبين منع تقديم التمييز على عامله ، بأن الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة في المعنى ، كما كان المميِّزُ كذلك ، فقال :" ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبي ، كما أن أصل (طبتُ به نفساً) : طابت به نفسي ، وإنما الحال مفعول فيها ، كالظرف ، ولم تكن قطُّ فاعلة فنقل الفعل عنها"(١) .

ثالثا: روايةُ البيت الذي أنشده أبو عثمان المازني وتبعه فيه أبو العباس وهو :

أتهجرُ ليلى للفِراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

ردَّها ابن جني ، وقابلها برواية الزجاجي ، وإسماعيل بن نصر ، والزجاج :

وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

ثم قال :" فروايةٌ بروايةٍ والقياسُ من بعدُ حاكمٌ" .

وابن جني بردِّه رواية المازني ومقابلتها بالرواية الأخرى يخلص إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله ؛ لعدم صلاحية البيت أن يكون ذا موضع استشهاد .

الترجيح : يتبين لي أن الراجح هو ما ذهب إليه الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، ومن وافقهم في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف وذلك :

١. أنَّ ما ذهب إليه ابن جني من ردِّ رواية المازني والمبرد برواية أخرى غيرُ متجه ، بل إنه ضعيف جدا ؛ لأنه لا تُعارضُ روايةٌ بروايةٍ لا بتخطئة ولا بتكذيب(٢) .

٢. جاء في كلام العرب جملة من الشواهد تبنى عليها القاعدةُ ، فوجب القولُ بجواز التقديم ، والحقُّ أحقُّ أن يتَّبعَ .

ومن تلك الشواهد قول ربيعة بن مقروم الضبِّي :

وواردَةٍ كأنَّها عُصَبُ القطا ∴ تُثيرُ عَجَاجاً بالسَّنَابِكِ أصْهَبَا

رَدَدْتُ بمثلِ السِّيدِ نهدٍ مُقَلِّصٍ ∴ كَميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تحلَّبا(٣)

---

(١) الخصائص ٣٨٤/٢ ، ٣٨٥ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٢٦٤/٩ .

(٣) البيتان من الطويل لربيعة بن مقروم في : شرح التسهيل ٣٨٩/٢، والتذييل والتكميل٢٦٥/٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٠ ، والشاهد : تقديم التمييز (ماء) على عامله (تحلبا) .

وقول بعض طيءٍ :

إذا المرءُ عينًا قرَ بالأهلِ مُثْرِياً ∴ ولم يُعْنَ بالإحسانِ كان مُذَمَّمًا[(١)]

وقول الآخر :

ولستُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بضارع ∴ ولا يائسٍ عند التَّعَسُّرِ من يُسْرِ[(٢)]

وقول الآخر :

ضيَّعْتُ حَزْمِي في إبعادي الأمَلا ... وما ارْعَوَيْتُ وشيباً رأسيَ اشتعلا[(٣)]

فكل هذه النصوص الواردة من كلام العرب توجب القول بجواز تقديم التمييز على عامله ، والله أعلم .

---

(١) البيت من الطويل لبعض طيّءٍ في : التذييل والتكميل ٢٦٥/٩ ، ونُسب لحسان بن ثابت في : شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٥/٧ وليس في ديوانه ، وانظره في : المغني ص ٥٣٤ ، والشاهد : تقديم التمييز (عينا) على عامله (قرَّ) .

(٢) من الطويل غير منسوب في : شرح الكافية الشافية ٧٧٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، والتذييل ٢٦٥/٩ .

(٣) من البسيط غير منسوب في : شرح التسهيل٣٨٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٦٦/٩ ، والمساعد ٦٦/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٥/٧ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي يسر بفضله إتمام هذا البحث، وبعد فقد تيسر لي الوصول إلى بعض النتائج وأهمها:

١. اشتمل البحث على دراسة عشر مسائل، ترجح رأي المبرد في خمس منها .

٢. أنكر ابن جني على المبرد منعه تقديم خبر (ليس) عليها، واحتج عليه بأنه خالف الإجماع من البصريين والكوفيين، وقد رُدَّ على تلك الحجة بأن المبرد لم يخالف الإجماع كما نُسب إليه، بل إن منع تقديم خبر (ليس) عليها هو مذهب جمهور الكوفيين وكثير من البصريين

٣. تبين من خلال البحث تحامُلُ ابن جني على المبرد في تخريج قراءة ﴿ **وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ** ﴾ بجر (الأرحام) ووصفه رأيه بالفحش والبعد والشناعة والضعف، ومذهبُ المبرد في تخريج هذه القراءة يتعارض مع ما وصفه به ابن جني، بل إنَّ مذهبه هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين الذين يرون عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر إلا في الضرورة، ويرى أنَّ القرآن لا يحمل إلا على أشرف المذاهب.

٤. ردَّ ابن جني على أبي عثمان المازني والمبرد روايتهما قول الشاعر (وما كان نفسا بالفراق تطيب) وقابلها برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، والزجاج (وما كان نفسي بالفراق تطيب) وخلُص من ذلك إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله؛ لعدم صلاحية البيت أن يكون ذا موضع استشهاد، وما ذهب إليه ابن جني غير متجه، بل إنه ضعيفٌ جدا؛ لأنه لا تُعارضُ روايةٌ بروايةٍ لا بتخطئةٍ ولا تكذيبٍ .

٥. يمكن القول بأن تعقب ابن جني للمبرد واعتراضاته عليه هو تأثرٌ بموقف أستاذه أبي علي من المبرد، وقد تبين ذلك في ثلاث مسائل من البحث هي: مسألة العطف على الضمير المجرور، ومسألة خلع الأدلة وتوجيه قراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا)، ومسألة حذف خبر إنَّ .

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها، سائلا الله عز وجل أن ينفعنا بهذا البحث، وأن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه ومن والاهم إلى يوم الدين .

فهرس المصادر والمراجع

١. ائتلاف النصرة للزبيدي، تحقيق/ طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / رجب عثمان مُحَمَّد ، الخانجي ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣. أسرار العربية للأنباري تحقيق/ فخر صالح قدارة دار الجيل ١٤١٥ هـ .

٤. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق/ عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق .

٥. إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد ، تحقيق د /حمزة النشرتي ، دار المريخ الرياض ١٩٧٩ م.

٦. الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق /عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ١٤٠٨هـ.

٧. الأضداد لابن السكيت، نشرها د/أوغست هفتر، بيروت ١٩١٢ م.

٨. إعراب الحديث النبوي للعكبري، تحقيق/ عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧ هـ .

٩. إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ، حققه د /عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي ، ط الأولى ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م.

١٠. إعراب القراءات الشواذ للعكبري، تحقيق/ مُحَمَّد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ١٤١٧ هـ .

١١. إعراب القرآن للنحاس ، حققه د /زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ط الثالثة ، ١٤٠٩ هـ.

١٢. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي، تحقيق/ مصطفى السقا، و د/ حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية ١٩٩٦ م.

١٣. الإقليد شرح المفصل للجندي/ تحقيق د/ محمود أحمد علي أبو كته، جامعة الإمام، ١٤٢٣ هـ .

١٤. أمالي ابن الشجري ت د / محمود الطناحي ، الخانجي ، طالأولى ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢ م.

١٥. إملاء ما من به الرحمن للعكبري تحقيق / إبراهيم عطوة عوض دار الحديث ١٤١٢ هـ .

١٦. الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة ١٤١٦ هـ.

١٧ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ت / مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت.

١٨ـ أوضح المسالك لابن هشام ، ت / مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت.

١٩ـ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق د/ مُحَمَّد بن حمود الدعجاني دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨ هـ.

٢٠ــ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ت / حسن شاذلي فرهود ، ط الأولى ١٩٦٩ م.

٢١. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد .

٢٢ . البحر المحيط لأبي حيان ، ت الشيخ / خالد أحمد عبد الموجود ، و الشيخ / علي مُحَمَّد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ . . ١٩٩٣ م.

٢٣ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، ت د / عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط الأولى ، ١٤٠٧هـ . . ١٩٨٦ م.

٢٤ـ البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٢٥. البيان في شرح اللمع للكوفي تحقيق د/ علاء الدين حموية، دار عمار .
٢٦ـ التبصرة والتذكرة للصيمري ، ت / فتحي أحمد مصطفى ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٢ ـ١٩٨٢ م.
٢٧. التبصرة في القراءات السبع لمكي، تحقيق د/ مُحَمَّد غوث الندوي، الدار السلفية ، ١٤٠٢ هـ .
٢٨ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، ت / علي مُحَمَّد البيجاوي ، عيسى البابي الحلبي.
٢٩ـ التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ .
٣٠ـ تحصيل عين الذهب للأعلم ، ت د / زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٥ ـ ١٩٩٤ م.
٣١. تذكرة النحاة لأبي حيان ، ت د / عفيفي عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٦ هـ.
٣٢ـ التذييل والتكميل لأبي حيان ، ت د / حسن هنداوي ، دار القلم ، الأولى ، ١٤١٨ هـ.
٣٣ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت د / مُحَمَّد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٨ هـ .. ١٩٦٨ م.
٣٤ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر.
٣٥. التعليقة على المقرب لابن النحاس، تحقيق د/ جميل عبد الله عويضة، ٢٠٠٤ م.
٣٦ـ التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، حققه/ أحمد ناجي القبسي، خديجة الحديثي، أحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد ، الطبعة الأولى، ١٣٨١ هـ ، ١٩٦٢ م.

٣٧ـ تمهيد القواعد لناظر الجيش ، ت د / علي فاخر ، دار السلام ، ط الأولى ٢٠٠٧ م.

٣٨ . توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، ت د / عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٣٩ . الجمل في النحو للزجاجي ، ت د :/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الخامسة ١٤١٧ هـ.

٤٠ . الجنى الداني للمرادي ، ت د / فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٩٩٢ م.

٤١ . الحجة للقراء السبعة لأبي علي ، ت / بدر الدين قهوجي ، دار المأمون ، الأولى ١٤٠٧ هـ.

٤٢. الحذف في الأساليب العربية إبراهيم رفيدة .

٤٣ . الحماسة لأبي تمام ، بعناية الشيخ مُحَمَّد عبد القادر الرافعي ، مطبعة التوفيق ، ١٣٢٢ هـ.

٤٤ . خزانة الأدب للبغدادي تحقيق / عبد السلام مُحَمَّد هارون ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٩م.

٤٥ . الخصائص لابن جني ، تحقيق / مُحَمَّد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية.

٤٦ . الدر المصون للسمين الحلبي ، ت د / أحمد الخراط ، دار القلم ، الأولى ١٤٠٧ هـ.

٤٧ . الدرر اللوامع للشنقيطي ، مُحَمَّد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٩٩ م.

٤٨ . ديوان أبي دؤاد الإيادي تحقيق/ أنوار محمود الصالحي، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ .

٤٩. ديوان الأخطل تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ١٩٩٦ م.

٥٠. ديوان الأعشى تعليق د/ مُحَمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز .
٥١ . ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة د/ مُحَمَّد علي دقة، دار صادر بيروت .
٥٢ . ديوان امرئ القيس ، ت / مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة.
٥٣ . ديوان جرير ، دار صادر بيروت.
٥٤. ديوان جميل بثينة دار صادر بيروت .
٥٥. ديوان ذي الرمة حققه د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢ م.
٥٦. ديوان الراعي النميري جمعه وحققه/ راينهرت فاييرت، بيروت ١٤٠١ هـ .
٥٧. ديوان الشماخ حققه/ صلاح الدين الهادي، دار المعارف مصر .
٥٨. ديوان العجاج تحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق .
٥٩. ديوان عمرو بن شأس ، د/ يحيى الجبوري ، دار القلم الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م.
٦٠. ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به/ حمدو طمَّاس، دار المعرفة بيروت ٢٠٠٤ هـ .
٦١. ديوان المتلمس الضُبعي، تحقيق/ حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠ م.
٦٢ ديوان النمر بن تولب العُكلي، تحقيق د/ مُحَمَّد نبيل طريفي، دار صادر بيروت .
٦٣ . السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ت د / شوقي ضيف ، دار المعارف مصر.
٦٤ . سر صناعة الإعراب لابن جني ، ت د / حسن هنداوي ، دار القلم ، الثانية ١٩٩٣ م.
٦٥ . السنن الكبرى للنسائي تحقيق/ حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ١٤٢١ هـ .
٦٦. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د/ مُحَمَّد علي سلطاني، دار العصماء، ١٤٢٩ هـ .

٦٧ ـ شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، ت / عبد العزيز رباح ، دار المأمون الثانية ١٤٠٧ هـ.

٦٨ـ شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني .

٦٩ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر.

٧٠. شرح ابن الناظم على الألفية ، ت/ مُحَمَّد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٠هـ.

٧١ـ شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ١٤٠٥ هـ .

٧٢ ـ شرح التسهيل لابن مالك ت د / عبد الرحمن السيد ود مُحَمَّد بدوي المختون ، مكتبة هجر ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٧٣ ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت د / صاحب أبي جناح ، العراق ١٤٠٢هـ .. ١٩٨٢م.

٧٤ ـ شرح حماسة أبي تمام للأعلم ، ت د / علي المفضل حمُّودان ، دار الفكر ، الأولى ١٤١٣ هـ.

٧٥ ـ شرح الحماسة للتبريزي ، كتب حواشيه / غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، الأولى ٢٠٠٠ م.

٧٦ـ شرح الحماسة للمرزوقي، نشره/ أحمد أمين، و عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ١٤١١ هـ .

٧٧. شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د/ عبيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية القاهرة ، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م .

٧٨ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي ، لجنة التراث العربي.

٧٩ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ ، ١٩٧٧ م .

٨٠. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق/ مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية .

٨١ . شرح الكافية للرضي ، ت / يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، الثانية ١٩٩٦ م.

٨٢ . شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د / عبد المنعم هريدي ، دار المأمون ، الأولى ١٤٠٢ هـ.

٨٣ .كتاب سيبويه للسيرافي ، ت / أحمد حسن مهدلي ، دار الكتب العلمية ، الأولى ٢٠٠٨ م.

٨٤ . شرح كتاب سيبويه لصالح بن مُحَمَّد ، تحقيق/ خالد التويجري، جامعة أم القرى ١٤٢٤ هـ .

٨٥ . شرح اللمع لابن برهان تحقيق د/ فائز فارس، الطبعة الأولى الكويت ١٤٠٤ هـ .

٨٦ . شرح اللمع لابن الدهان (الغرة) تحقيق د/ فريد عبد العزيز الزامل ، دار التدمرية ١٤٣٢ هـ .

٨٧ . شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي.

٨٨ . شرح المقدمة الجزولية للشلوبين تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة ١٤١٤ هـ .

٨٩ . شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه د/ نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م .

٩٠ . شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق د/ حسين عطوان، مجمع اللغة العربية دمشق .

٩١ . شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق/ فؤاد عبد الباقي دار العروبة .

٩٢ . ضرائر الشعر لابن عصفور ، وضع حواشيه/ خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

٩٣ ـ الكامل للمبرد تحقيق د/ مُحَمَّد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية .
٩٤ ـ الكتاب لسيبويه ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل ، الأولى ١٤١١ هـ .. ١٩٩١ م.
٩٥ .كتاب الشعر للفارسي ، ت د محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، الأولى ١٤٠٨ هـ.
٩٦ . الكشاف للزمخشري تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي مُحَمَّد معوض ، مكتبة العبيكان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .
٩٧ ـ اللامات للزجاجي تحقيق/ مازن المبارك، دار الفكر دمشق ١٤٠٥ هـ .
٩٨ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، ت / غازي مختار ، و : عبد الإله نبهان ، دار الفكر الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٩٩ـ ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي، تحقيق/ عوض حمد القوزي، ١٤١٢ جامعة الملك سعود .
١٠٠. مجالس ثعلب ، ت / عبد السلام هارون ، دار المعارف ، الرابعة ، ١٤٠٠ هـ .. ١٩٨٠ م.
١٠١ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، ت / علي النجدي ناصف ، د/ عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٤ هـ .. ١٩٩٤ م.
١٠٢. المحرر الوجيز لابن عطية ، ت / عبد السلام مُحَمَّد دار الكتب العلمية ، الأولى ، ١٤١٣ هـ.
١٠٣ـ مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني، تحقيق د/ حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ ، ٢٠١٠ م .
١٠٤ـ المسائل الحلبيات لأبي علي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

١٠٥. المسائل الشيرازيات للفارسي ، ت د / حسن هنداوي، كنوز إشبيليا ١٤٢٤هـ .

١٠٦ـ المسائل العسكريات للفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، دار الثقافة ٢٠٠٢ م.

١٠٧ . المسائل المنثورة للفارسي ، ت / شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار ، بدون.

١٠٨ـ المساعد لابن عقيل ، ت د / مُحَمَّد كامل بركات ، دار المدني ١٤٠٥ هـ . . ١٩٨٤ م.

١٠٩ـ مشكل إعراب القرآن لمكي ، ت د / حاتم الضامن ، دار البشائر ، الأولى ١٤٢٤ هـ.

١١٠ـ مصابيح المغاني في حروف المعاني للموزعي ، ت د / عائض نافع العمري ، دار المنار ١٤١٤ هـ.

١١١ . معاني القرآن للأخفش ، ت د / هدى محمود قراعة ، الخانجي ، الأولى ١٤١٤ هـ .. ١٩٩٠ م.

١١٢ . معاني القراءات للأزهري ، ت /عيد درويش ، عوض القوزي ، دار المعارف ، الأولى ١٤١٤هـ.

١١٣ . معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ت د / عبد الجليل شلبي ، دار الحديث ، الثانية ، ١٩٩٧ م.

١١٤ . معاني القرآن للفراء ، ت / أحمد يوسف نجاتي ، مُحَمَّد علي النجار ، عالم الكتب ، الثالثة.

١١٥. مغني اللبيب لابن هشام ، ت / مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ١٤١١هـ.

١١٦. المفصل في علم العربية للزمخشري ، الخانجي ، الأولى ، ١٣٢٣ هـ.

١١٧ـ المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، جامعة أم القرى ، تحقيق نخبة من الأساتذة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ .. ٢٠٠٧ م.

١١٨ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، تحقيق د/ علي مُحَمَّد فاخر وزميلاه، دار السلام الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ، ٢٠١٠ م .

١١٩. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، ت د/ كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد العراق ١٩٨٢ م.

١٢٠. المقتضب للمبرد ، ت / مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى ١٤١٥ هـ .. ١٩٩٤ م.

١٢١ـ المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م.

١٢٢. النشر في القراءات العشر للجزري ، تصحيح الأستاذ /علي مُحَمَّد الضباع ، دار الكتب العلمية.

١٢٣ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، ت / رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، ١٤٢٠ هـ .. ١٩٩٩ م.

١٢٤ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د/ مُحَمَّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٩٨١ م.

١٢٥ . همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، ١٤١٣ هـ .